السنة الثالثة
ليسانس

نظام
ل.م.د
السداسي السادس

محاضرات في

علم أصول النحو

شعبة دراسات لغوية
تخصص اللسانيات العامة

تأليف الدكتور
غزيل بلقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

أعددت من قبلُ مطبوعة في مادة: (المدارس النحوية) لمستوى السنة الثالثة في مرحلة الليسانس بنظام ل م د، شعبة الدراسات اللغوية، تخصص لسانيات عامّة. وتلك المادة مقررة على طلبة هذا المستوى في السداسي الخامس، وأما السداسي السادس فالمادة المقررة فيه هي: (أصول النحو)، فآثرت أن أواصل إعداد مطبوعة بعنوان: (محاضرات في علم أصول النحو).

ولا أخفي أنّ الأمر في البداية كان على قدر كبير من الصعوبة بالنسبة لي، إذ إنني لم أكد أغالب تعبي وإرهاقي من المطبوعة الأولى لألقيّ بنفسي من جديد في خضمّ المطبوعة الثانية فلقد كنت مترددا كثيرا وعزمت على الأمر ثمّ توكلت على الله وسرت في درب هذا العمل.

برنامج المادة طموح وشامل ويرنو إلى إطلاع الطلبة على أهمّ قضايا أصول النحو غير أنّه لا يخلو من بعض الشطط ومن ذلك تكرار الموضوع الذي شاب بعض المحاضرات، ومن ذلك: (موضوع القياس) الذي تكرر في ثلاث محاضرات متتاليات هي :

المحاضرة السادسة وعنوانها: القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة.

المحاضرة السابعة وعنوانها: موقف ابن مضاء من القياس.

المحاضرة الثامنة وعنوانها: القياس عند اللغويين المحدثين.

وما كانت هناك من غضاضة لو أدمجت هذه المحاضرات في واحدة.

ومن التكرار نذكر موضوع العلة النحوية، والذي تتابع في:

المحاضرة التاسعة وعنوانها: العلة وأنواعها.

المحاضرة العاشرة وعنوانها: التعليل النحوي.

المحاضرة الحادية عشرة وعنوانها: مسالك العلة.

وما كان منّي إلا أن ألزمت نفسي باتباع مفردات البرنامج المقرر دون نقص ولا زيادة وتعاملت مع هذا التكرار بالتوسع أحيانا ومضاعفة المصادر والمراجع أحيانا أخرى.

وعلى ذكر المصادر والمراجع فلقد حاولت أن أجمعها من القديمة والحديثة، فمن الأولى أذكر:

- الكتاب لسيبويه.
- والخصائص لابن جني
- والمزهر في علوم اللغة وأنواعها والاقتراح في أصول النحو للسيوطي وغيرها...

ومن الحديثة أذكر:

- في أصول النحو لسعيد الأفغاني.
- في أصول اللغة والنحو لفؤاد حنّا طرزي.
- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين الجزائري.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان وغيرها.

وعن منهجي في هذه المحاضرات فلقد كنت أعرّج في بداية كل محاضرة على التحديدات اللغوية والاصطلاحية للموضوع المتناول، لأنّ ذلك من شأنه تقريب المفاهيم ووضع الطلاب في الجوّ المناسب للمادة. إضافة إلى ذلك التزمت في التهميش بذكر تفاصيل الإحالات في المرة الأولى حتى يهتديّ الطلاب إلى المظان الأصيلة للمادة.

لاقيت شيئا من العنت في بعض المحاضرات التي تقاطعت مواضيعها مع تخصصات خارجة عن علم أصول النحو، ومن ذلك ما تعلق بعلم أصول الفقه وعلم المنطق وذانك علمان تنوء بحملهما كواهل المتخصصين بلهَ غير المتخصصين.

وأخيرا أرجو أن يكون عملي هذا إضافة يستفيد منها الطلاب في هذا التخصص وفي غيره وأدعو الله تعالى أن يكتب لنا جميعا السداد والتوفيق في أعمالنا.

الدكتور: غزيّل بلقاسم جامعة غرداية الجزائر

مدخل إلى علم أصول النحو

كثيرا ما نسمع بعلم أصول النحو، و لكنّ كثيرا من الطلبة لا يهتدون إلى إجابة شافية كافية حينما يطلب منهم تعريف أصول النحو، فمنهم من يظنّها أبوابه الكبرى، و منهم من يعتقدها مباحثه الشهيرة، و قد لا يعلمون أنّ هذه الأبواب و المباحث هي من صميم علم النحو لا من أصوله، و في النتيجة نجد هذه الفئة من الطلاّب لا تفرّق بين علم النحو و علم أصول النحو. و في قابل هذه السطور نحاول تمييز هذين العلمين المتقاربين عن بعضهما.

المعنى اللغوي: جاء في المصباح المنير للفيومي: " أصل الشيء أسفله، و أساس الحائط أصله...فالأب أصل للولد و النهر أصل للجدول"[1]

جاء في كتاب (أصول النحو) للدكتور محمد عيد: " أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بنيّ عليها هذا النحو في مسائله و تطبيقاته، و وجّهت عقول النحاة في آرائهم و خلافهم و جدلهم، و كانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدّ الجسم بالدّم و الحيوية"[2]

المعنى الاصطلاحي:

[1] ص 16 المصباح المنير، الفيومي، كتاب الألف،

[2] أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، 1410ه/1989م، ط1، ص 05.

يعرف ابن الأنباري علم أصول النحو بقوله: " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه و أصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته و تفصيله و الفائدة من هذه الأصول فهي التعويل في إثبات الحكم على الحجة و التعليل و الارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل فإنّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب و لا ينفك غالبا عن ارتياب"[1]

يعرف السيوطي أصول النحو بقوله: " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته و كيفية الاستدلال بها و حال المستدل"[2]

أقسام أدلة النحو:

نقل: القرآن الكريم و الحديث الشريف و كلام العرب شعرا و نثرا حكما و أمثالا و خطبا و رسائل.

قياس: حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما

استصحاب حال: هو بقاء الحكم على حاله حتى يطرأ عليه ما يغيره، و من ذلك بقاء الإعراب في الأسماء إلا إذا طرأ على الاسم شبه بالحرف فيبنى، و بقاء الأفعال على البناء إلا إذا شابه الفعل الاسم في حركاته و سكناته فيعرب.

[1] لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص 80

[2] الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح/أسامة شعبان، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1434 هـ/2013م،ط1، ص39

الإجماع: ذكره السيوطي نقلا عن ابن جني دليلا، وقال:" والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[1]

و هذه المقولة تحتاج إلى شيء من الشرح و البيان: فأصول النحو هي الأسس المعرفية التي بدأت معها عجلة البحث في النحو في الدوران، و المقصود بالأسس الآليات الفكرية من سماع علمي للغة المستعملة من قبل العرب الخلّص، و قياس منهجي يصدر عن ذوق لغوي متكامل، و معرفة شاملة بعبقرية اللغة العربية و أسرارها...

و أمّا علم النحو فلعله من أدقّ تحديداته و أعمقها ما جاء في كتاب (الخصائص) لابن جني الذي يقول:

" هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب و غيره، كالتثنية، و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النّسب و التركيب، و غير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العرب بأهلها في الفصاحة".[2]

فالنحو إذا توجّه مقصود لمعرفة منهج العرب الفصحاء في أدائهم اللغوي المتعلق بظواهر لغوية معروفة كالإعراب و طرائق التثنية، و الجمع، و كيفية صوغ التصغير و جموع التكسير... إلى غير ذلك من أبواب النحو.

---

[1] نفسه، ص103

[2] الخصائص، ابن جني، تح/ محمد علي النجار، عالم الكتب،بيروت،1431هـ/2010م،ط2ص 68.

و الغاية من كل ذلك هو الوصول إلى مستوى الفصاحة التي يتمتّع بها العرب الفصحاء.. و بهذا نتبيّن الفرق بين علم أصول النحو الذي يتعلّق أساسا بالتفكير النحوي، و علم النحو المتعلق بأبوابه المذكور بعضها آنفا..

نشأة النحو:

تعددت الروايات المتعلقة بظهور علم النحو نشأته و لعل أشهرها: أنّ أعرابيا في عهد عمر بن الخطاب

- رضي الله عنه - سمع رجلا يقرأ قول الله تعالى: أنّ الله بريء من المشركين و رسوله. قرأ (رسوله) بالجر فقال الأعرابي: أو قد بريء الله من رسوله. فرفع الأمر إلى عمر و انتدب أبا الأسود الدؤلي لوضع النحو.

و منها أن عمر مر بقوم لا يتقنون الرمي فنبههم إلى ذلك فقال أحدهم إننا متعلمين. فقال لخطؤكم في ألسنتكم أشد من خطئكم في رميكم.

و قيل إن ابنة أبي الأسود الدؤلي: نظرت إلى السماء فأعجبتها نجومها فقالت: ما أحسنُ السماء. فقال أبوها: نجومها. فقالت لم أسأل و إنما تعجبت فقال لها فقولي: ما أحسنَ السماء.

وقيل إنّ جماعة دخلت على زياد فقالوا: توفيّ أبانا و ترك بنون. فقال زياد: ادعوا لي أبا الأسود ليضع النحو. و رويّ أن سبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم أنه سمع أعرابيا يقرأ، لا يأكله إلا (الخاطئين) فوضع النحو.

و أنت ترى تضارب الروايات حول حادثة وضع علم النحو غير أن الأشهر منها هي رواية آية براءة و أن واضعه الأول هو أبو الأسود الدؤلي باقتراح من علي رضي الله عنه.

و الذي نراه أنّ المناظرات النحوية قد كانت أولى الخطوات في تطبيق الفكر النحوي و أشهر هذه المناظرات ما كان بين عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي و الشاعر الفرزدق و من ذلك أن عبد الله سأل الفرزدق يوما و قال له كيف تنشد هذا البيت: (الطويل)

و عينان قال الله كونا فكانتا ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده (فعولان) بالرفع فقال له عبد الله: ما كان عليك لو قلت: فعولين. فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت. و غادر المجلس فلم يعرف الحاضرون مراده. فقال عبد الله: لو قال (فعولين) لأخبر أنّ الله خلقهما و أمرهما، و بالرفع أنهما تفعلان بالقلوب ما تفعله الخمر.[1]

كما اعترض عبد الله بن أبي إسحق على ما جاء في بيتين من قصيدة طويلة قالها الفرزدق في مدخ يزيد بن عبد الملك: (البسيط)

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثورِ

[1] نشأة النحو، ص 60

على عمائمنا يلقى و أرحلنا ... على زواحف تزجى مخّها ريرِ

و كان اعتراض عبد الله على جرّ كلمة (ريرِ) و معناها نازف أو سائل و قال للفرزدق مخها ريرُ بالرفع لأنها خبر، و قيل إنّ الفرزدق تصرف في البيت و قال: على زواحف نزجيها محاسيرِ[1]

و لقد خطّأ عبد الله الفرزدق في رواية الرفع لأنّ حقها النصب لكونها معطوفة على منصوب في بيته:(الطويل) و عضّ زمان يابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتا أو مجلفُ

و قال للفرزدق بم رفعت (مجلف) فقال الفرزدق بما يسوءك و ينوءك علينا أن نقول و عليكم أن تتأولوا[2]

و لقد أغضبت اعتراضات عبد الله الفرزدق فهجاه بقوله: (الطويل)

و لو كان عبد الله مولى هجوته ... و لكنّ عبد الله مولى مواليا

فلم يكترث عبد الله بالهجاء لكنه رفض النصب في (مواليا) و قال للفرزدق إنما هي مولى موال[3].

[1] ينظر أخبار النحويين السيرافي ص 44

[2] ينظر نشأة النحو ص 61.

[3] ينظر المدارس النحوية شوقي ضيف ص 23

موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما.

المعنى اللغوي للفظة " مدونة ": مما ورد في تعريف مادة " دون" في المصباح المنير أنها تحمل معنى الجمع و الترتيب.

" دوّنت الديوان أي وضعته و جمعته... و يقال إنّ عمر أول من دوّن الدواوين في العرب أي رتب الجرائد للعمال"[1]

المعنى الاصطلاحي: يطلق مصطلح المدونة اللغوية على ما جمع من لغة العرب قديما عن طريق السماع، و يتضمن ذلك الجمع القرآن الكريم و قراءاته و الأحاديث النبوية الشريفة و الشعر العربي و النثر العربي. جاء في كتاب " الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي: " في السماع و أعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى و هو القرآن الكريم، و كلام نبيّه – صلى الله عليه و سلّم- وكلام العرب قبل بعثته و في زمنه و بعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما و نثرا عن مسلم أو كافر"[2]

نصوص اللغة العربية هي: القرآن الكريم، و الحديث النبوي الشريف، و الشعر العربي، و أمثال العرب و حكمهم و رسائلهم و خطبهم. غير أنّ مواقف النحاة تجاه هذه النصوص مختلفة، فقد اختلفوا حول أولية الاستشهاد بها.

[1] المصباح المنير للفيومي، دار الحديث، القاهرة، كتاب الدال ،ص 130

[2] الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق،ص57

و في ذلك يقول الدكتور محمد مختار عمر: " من الممكن حصر المصادر التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم فيما يأتي:

1- القرآن الكريم
2- القراءات القرآنية
3- الحديث النبوي
4- الشعر
5- الشواهد النثرية

و إن وجد بينهم خلاف حول بعضها "[1]. إذا هناك خلاف بين النحاة في درجة القبول بين هذه النصوص، و لكن الخلاف في قضية فكرة تنازلهم في الاستشهاد عن مستوى الإجماع الذي يحظى به النص اللغوي، فإذا أجمع النحاة على تواتر النص و مطابقته المطلقة كلام العرب عدّ مقبولا بلا مراء.

جاء في كتاب: " الخصائص " لابن جني: " اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص...فكل من فُرِق له عن علة صحيحة و طريق نهِجة كان خليل نفسه و أبا عمرو فكره"[2]

[1] البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهرة،2010،ط9،ص17
2 الخصائص،مصدر سابق،ص169

و لمعرفة موقف النحاة من هذه النصوص المذكورة سنخصص مبحثا بكل واحد منها.

أولا: القرآن الكريم:

عرّفه الشريف الجرجاني في كتابه:" التعريفات " فقال: " القرآن هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول نقلا متواترا بلا شبهة "[1]

و لعلّ أشمل تعريف للقرآن الكريم أنه كلام الله المعجز المنزل على الرسول – صلى الله عليه و سلّم – عن طريق أمين الوحي جبريل – عليه السلام – المنقول إلينا بالتواتر و المتعبّد بتلاوته.

و لقد أقبل النحاة الأوائل على القرآن الكريم إقبالا كبيرا و ارتضوا بأن جعلوه في أعلى مراتب النصوص التي يستمدون منها قواعد اللغة العربية لأنهم اطمأنوا إلى النص القرآني لما يتمتع به من صحة كاملة و تواتر متواصل فبنوا كثيرا من القواعد العربية على الشواهد القرآنية. جاء في كتاب " أصول التفكير النحوي في أمالي ابن الحاجب:

" يعدّ القرآن الكريم مصدرا غنيا بالشواهد النحوية، لجأ إليه النحويون و اغترفوا منه كثيرا من الشواهد النحوية التي بنيت عليها قواعد النحو، فلم

[1] كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر، بيروت، ص 123

تتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر آياته"[1]

ثانيا: القراءات القرآنية:

عرّف ابن الجزري القراءات بقوله: " القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن و اختلافها معزوّا لناقله"[2]

و من هنا يتضح الفرق بين القرآن الكريم و قراءاته ، فالقرآن هو كلام الله المعجز المنزل على رسوله – صلى الله عليه و سلّم- و أما القراءات فهي ما يعتري اللفظ القرآني من تغير لدى الناطقين بقراءاته على مستوى الحروف و الكلمات فيما يتعلق بالمد و القصر و التخفيف و التثقيل، و غير ذلك مما ثبت و أن أقرّه الرسول – صلى الله عليه و سلّم-[3]

إنّ القرآن الكريم هو أصح نص في الكون لأنه نقل إلينا متواترا جيلا بعد جيل، و قد كان حفظ في الصدور قبل السطور. يقول الدكتور سعيد الأفغاني:"...لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية

[1] أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان عودة، دار المأمون، الأردن، ص 65

[2] معجم المقرئين، ابن الجزري، ص 03

[3] ينظر، محاضرات في أصول النحو، التواتي بن التواتي، ص 67

العلماء بضبطها و على هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة و النحو و الصرف و علوم البلاغة"[1].

شروط قبول القراءة القرآنية:

و لقد وضع ابن الجزري ثلاثة شروط لقبول القراءة القرآنية في هذا النظم:

و كل ما وافق وجه النحوي ... و كان للرسم احتمالا يحوي

و صح إسنادا هو القــرآن ... فهذه الثلاثة الأركـــان

و حينما يختل ركـــن أثبت ... شذوذه لـو انه في السبعة

و باستخراج هذه الشروط من هذا الرجز تكون:

- موافقة القراءة لأحد وجوه النحو
- موافقتها للرسم العثماني
- صحة السند إلى الرسول – صلى الله عليه و سلّم – [2]

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، د/ن،1414 هـ/1994م، د/ط،ص28

[2] ينظر، القراءات القرآنية، التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر،2008،د/ط، ص181 و ما بعده

ثالثا: الحديث النبوي الشريف:

رفض معظم النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث النبوي، و ذلك لأنهم لم يضمنوا أنّ اللفظ مرويّ عن الرسول

– صلى الله عليه و سلّم – إلا قليلا. يقول السيوطي: " و أما كلامه – صلى الله عليه و سلّم – فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ و ذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، و قد تداوله الأعاجم و المولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا و نقّصوا

وقدموا و أخروا و أبدلوا ألفاظا بألفاظ"[1]

إذا فالرفض من قبل النحاة الأوائل لم يكن للفظ الحديث النبوي إنما كان للرواية التي لا تخلو من أن تكون بالمعنى الذي يحمله الحديث، كما يمكن أن تكون لفظا طرأ عليه التغيير من قبل المنشغلين بالحديث النبوي و أكثرهم أعاجم. و يؤكد ذلك الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري:" و إنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى، و من الرواة مولدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة"[2]

[1] الاقتراح، مصدر سابق، ص63

[2] القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري،ص42

و من أدلة الرافضين للاحتجاج بالحديث النبوي أن هناك أحاديث وردت بألفاظ متعددة و في موضوع واحد، ومن ذلك الألفاظ الواردة في قصة الخاطب الذي ليس معه مهر لزوجته، قال له الرسول – صلى الله عليه و سلّم – : زوّجتكها، ملّكتكها، خذها. يقول السيوطي:" ...فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه – صلى الله عليه و سلّم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما رويّ من قوله " زوجتكها بما معك من القرآن"، " ملكتكها بما معك"، "خذها بما معك""[1]

بالإضافة على ذلك يرى الرافضون أنّ اللحن الذي يتراءى للدارس لرواية الحديث النبوي دليل قاطع على أنه ليس من عند الرسول – صلى الله عليه و سلّم – و هو أفصح من نطق بالعربية. يقول الدكتور التواتي بن التواتي: "الأمر الثاني وقوع كثير من اللحن فيما روي من الحديث لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب و لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو"[2] .

و أما المجيزون للاحتجاج بالحديث النبوي فيرون أنّ الكتب (الصحاح)في الحديث نالت من التمحيص و التدقيق ما لم تنله كتب قبلها و لا بعدها و لقد كان علم (الجرح و التعديل) معيارا أساسيا يقوم عليه علم الحديث فلا مرية في الحديث الوارد في هذه (الصحاح) لا في لفظه و لا في معناه، و من النحاة المجيزين

[1] الاقتراح، نفسه، ص 65

[2] محاضرات في أصول النحو، التواتي بن التواتي، ص142

للاحتجاج بالحديث النبوي ابن مالك و الشريف الرضي و يتبعهم في ذلك ابن خروف و ابن هشام و الدماميني و ناظر الجيش و البغدادي..[1]

و من حجج المجيزين أن الحديث قسمان:

1- قسم مدوّن و قد دوّن في صدر الإسلام قبل فساد اللغة.
2- قسم غير مدوّن و احتمال روايته بالمعنى لا يلغي الاستشهاد به، لأنّ الأصل في المرويّ أن يروى باللفظ.

رابعا: الشعر العربي:

أولى علماء اللغة القدامى اهتماما كبيرا بالشعر العربي و اتخذوه مصدرا مفضّلا لتثبيت آرائهم و قواعدهم في النحو و اللغة، و قد بلغ اعتداد بعضهم بالشعر إلى أن وضعوه المصدر الأول و الأخير في استشهاداتهم على مذاهبهم في النحو و اللغة. يقول الدكتور أحمد مختار عمر: " لاقى الشعر اهتماما كبيرا من اللغويين و اعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد و أصبحت مقصورة على الشعر فقط" [2]

تجدر الإشارة إلى أنّ موقف النحاة البصريين من الشعر كان يطبعه التشدّد في رفض الرواية الواحدة و ما جهل قائله بل و لقد شبّه الدكتور التواتي بن

[1] ينظر، أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم،ص132
[2] البحث اللغوي عند العرب، ص 42

التواتي موقف البصريين من رواية الشعر بموقف الفقهاء من رواية الحديث. يقول:"..كانوا لا يطمئنون إلى كل رواية ترد عن العرب في الجاهلية إلا بعد تدقيق و تمحيص فوضعوا مقايس لتصحيح هذه الروايات الواردة عن العرب فكان منهجهم في الدقة و التشدد كالمنهج الذي اتبعه علماء الحديث"[1]

و أما موقف نحاة الكوفة من الشعر فكان مختلفا عن البصريين إذ كان الكوفيون أهل رواية للشعر أكثر من البصريين و كان لهم مخزون ضخم منه غير أنهم كانوا متساهلين في قبول الشعر المجهول القائل و قبول البيت الواحد. قال الشيخ محمد الطنطاوي:" قال أبو الطيب الشعر بالكوفة أكثر و أجمع منه بالبصرة و لكنّ أكثره مصنوع و منسوب إلى من لم يقله"[2].

[1] المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص 76

[2] نشأة النحو، ص 42

موقف العلماء من المدوّنة اللغوية حديثا.

أولا: القرآن الكريم:

المعلوم أنّ القرآن الكريم و بكل قراءاته المتواتر منها و الآحاد و الشاذ كلها حجة في العربية، و قد أقبل النحاة على القراءات الشاذة و قبلوها كإقبالهم على القراءات المتواترة و قبولها. قال السيوطي:" أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا و قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربي"[1]

و ما دمنا بصدد الحديث عن موقف علماء اللغة المحدثين من المدونة اللغوية فإننا نسجل أن بعض اللغويين في العصر الحديث استنكفوا عن قبول القراءات الشاذة بحجة أنها غير متعبّد بها. يقول الدكتور أحمد مختار عمر:" و من الغريب أن نجد بين المشتغلين بالقراءات من المعاصرين من يحاول إسقاط ما عدا القراءات السبع من الكتب و يرفض إثباتها...فأقصى ما يمكن أن يقوله قائل إنه لا تصح الصلاة بغير المتواتر"[2]

و يقدم الدكتور أحمد مختار عمر دليلا على رفض بعض المحدثين للقراءات الشاذة و يسوق في ذلك رأيا للدكتور عبد الفتاح شلبي الذي يرى أن النحاة

[1] الاقتراح في أصول النحو، ص 57

[2] البحث اللغوي عند العرب،ص24

الأوائل قبلوا كل القراءات لأنهم كانوا مع القراء في صناعة واحدة، و لما تميزت كل صناعة عن نظيرتها أبدى هنالك النحاة رفضهم لبعض القراءات.[1]

ومن الدارسين المحدثين الذين التزموا بقبول القراءات القرآنية بكل أنواعها الدكتور مهدي المخزومي و الأستاذ إبراهيم مصطفى[2]. هذا و إنه لا يمارى في أنّ القرآن الكريم و القراءات القرآنية بكل أنواعها حجة في العربية، و من أسقط من النحاة واحدا من تلك الأنواع، إنما خالف قاعدة أساسية من قواعد الاستشهاد، ذلك أن القراءة السبعية متواترة و سلسلتها موصولة بالرسول – صلى الله عليه و سلم – و كما قيل فإن هذه القراءة سنة تتبع فلا سند علميا لردها.

و أما ما عداها من القراءات غير السبعية فلها من قوة القاعدة في القبول أنه قرئ بها في عصر صدر الإسلام و هو بلا شك في صميم عصور الاستشهاد التي صنفها مؤرخو النحو العربي.

ثاينا: الحديث النبوي الشريف

لقد عرفت في المحاضرة السابقة موقف علماء اللغة القدامى من الحديث النبوي، و علمت تفرقهم في ذلك إلى فريق رافض و فريق مجيز. و أما موقف علماء اللغة في العصر الحديث من الحديث النبوي فلعل أول من يؤخذ برأيه في

[1] ينظر، المرجع نفسه،ص28

[2] ينظر، المرجع نفسه،ص30

هذا المجال هو الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري و الذي كانت له لوحده ثلاثة مواقف متباينة إزاء الحديث النبوي، و مرد ذلك الاختلاف إلى درجة الصحة التي يتمتع بها الحديث، و يمكن تلخيص مواقفه في أنه لا يمكن ردّ الأحاديث التي يستدل بها على فصاحته – صلى الله عليه و سلم – و كذلك الأحاديث ذات المعاني التعبدية و أحاديث الأدعية المأثورة عنه – صلى الله عليه و سلم – إضافة إلى الأحاديث الواردة بألفاظ موحدة من طرق مختلفة، زيادة على الأحاديث التي احتوتها مصنفات العلماء الذين لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. و لقد أجمل الشيخ محمد الخضر آراءه تجاه الحديث النبوي في مبحث تحت عنوان: "تفضيل و ترجيح" حدد فيه ستة أنواع من الأحاديث يجب قبولها و لا سبيل إلى ردّها، و هي:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته – عليه الصلاة و السلام- كقوله: " حميّ الوطيس".

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت و التحيات...

ثالثها: ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

رابعها: الأحاديث التي وردت بطرق متعددة و اتحدت ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس و عبد الملك بن جريج و الإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين و القاسم بن محمد و رجاء بن حيوة و علي بن المديني.[1].

و لقد ختم موقفه بوصف الأحاديث التي لا تقبل في الاحتجاج فقال:" و من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، و هي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول...سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا"[2]

و لا يفوتنا أن نقدم تعليقا على آراء محمد الخضر حسين فإنه و على ما فيها من اتزان من خلال تصنيف أنواع الحديث و درجة العلماء المشتغلين بها في مستوى الفصاحة و توسيعه لدائرة الاستشهاد بالحديث النبوي مخالفا في ذلك كثيرا من سابقيه إلا أننا نرى أنه مازالت في الأمر سعة أكبر و أرحب فلا يمكن ردّ الحديث إلا ثبت أنه موضوع مكذوب عن الرسول – صلى الله عليه و سلم –.

ثالثا: الشعر:

[1] ينظر، الأعمال الكاملة، محمد الخضر حسين، تح/ علي الرضا الحسيني، دار النوادر، 1431هـ/2010م،ص 181

[2] المرجع نفسه، ص 182

جدير بالتنويه هنا إلى أن غايات اللغويين القدامى من دراسة علوم اللغة و غايات الدارسين المحدثين منها مختلفة و متباينة، فالقدامى كان همّهم الأول كبح جماح اللحن و صون اللغة العربية من عواقبه و مساوئ، و لقد كان الأعاجم أول المعنيين بهذا الأمر على وجه التحديد، و لعلّ أوثق من يعضد رأينا هذا هو ما يذكره ابن جني بين يدي تعريفه علم النحو بأنّ أحوج الناس إلى تعلمه هم الأعاجم حتى يلتحقوا بركب العرب في الفصاحة. يقول:

" باب القول عن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب و التركيب و غير ذلك ليلحق من ليس من اهل العربية بأهلها في الفصاحة"[1]

و أما غايات اللغويين المحدثين من الاشتغال بالدرس اللغوي فكانت موجهة في الأساس إلى أهل الاختصاص اللغوي من طلبة و باحثين و قصارى ما كانوا يصبون إليه أن يكتشفوا مناهج الدرس اللغوي قديما و حديثا لمعرفة خصائص اللغة العربية من حيث بناها و تراكيبها، و إرخاء اللثام عن أسرارها في البلاغة و الأسلوبية و اللسانيات، و أما اللحن فقد عمّ و طمّ فلا مجال للحديث عن درئه أو حتى التقليل منه، لأسباب عدة، منها أنّ معظم الأقطار العربية تعرضت لموجات من الاستعمار الغربي و الذي كان في معظمه وبالا على اللغة العربية

[1] الخصائص،ابن جني، تح/ محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت،1431 هـ /2010 م، ط2 ،ص68

فحاربها و دحرجها إلى دركات دنيا، فسادت العاميات في كل بلد وضعفت همة الفصاحة، و أما فكرة القضاء على اللحن في العصر الحديث أضحت مهمّة دونها "خرط القتاد "كما جاء في المثل، و لعله يصدق عليها قول شوق:(البسيط)

لم أغش مغناك إلا في غضون كرى مغناك أبعد للمشتاق من إرم

وددنا بهذا التقديم دفع التهمة عن المحدثين و الذين تعاملوا في درسهم اللغوي مع الشواهد الشعرية تعاملا سطحيا فلم يضعوا أولية للشعراء في عصور الاستشهاد، بل و سمحوا لأنفسهم أن يستشهدوا بشعراء هذا العصر، و أن يتمثلوا بأشعار غيرهم من العصور المتأخرة، حتى وصلوا إلى قبول شعر الشعراء في العصر الحديث.

و من هناك يمكن تصنيف اللغويين المحدثين حسب موقفهم من الشعر إلى ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى:

هؤلاء الدارسون مازال في اعتقادهم أولية شعر عصور الاستشهاد في الدرس النحوي الحديث، و إن كانوا لم يصرحوا بذلك علنا، لكننا نجد البيت أو البيتين أحيانا بلا عزو و لا نسبة، غير أننا نكتشف أن ذاك الشعر من فترة عصر الاستشهاد، و في أحايين أخرى نجد من هذه الطائفة من يتعدى عصور الاستشهاد.

لعلّ من بين من يمثلون هذه الطائفة الشيخ مصطفى الغلاييني في موسوعته الموسومة بـ:" جامع الدروس العربية" إذ نلفيه مقدّما شعراء عصر الاستشهاد على غيرهم في كثير من ثنايا موسوعته، إلا أنه نادرا ما يذكر اسم الشاعر المستشهد بشعره، فيكتفي بقال الشاعر أو قال الآخر. ومن ذلك استشهاده على توسط " كان" بين النكرة التعجبية و فعل التعجب في صيغة التعجب القياسية:" ما أفعله". يقول:" و تزاد "كان" كثيرا بين "ما" و فعل التعجب، نحو: ما كان أعدل عمرا! ومنه قول الشاعر:" الكامل"

ما كان أسعد من أجابك آخذا ... بهداك مجتنبا هوى و عنادا

و قول الآخر: "الكامل"

حجبت تحيتها فقلت لصاحبي ... ما كان أكثرها لنا و أقلهـــا

و كان تامة رافعة ما بعدها"[1]

و لأنّ المنهجية تقتضي عزو الكلام إلى قائله فلقد بحثنا عن قائلي البيتين فوجدنا الأول من شعر عبد الله بن رواحة – رضي الله عنه- مخاطبا به الرسول – صلى الله عليه و سلم –. و أما البيت الثاني فهو من شعر عروة بن أذينة و هو من التابعين الفقهاء، و قد روى عنه سيدنا مالك بن أنس – رضي الله عنه-.

[1] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الكتاب العربي، لبنان، 1425هـ/2005م، د/ط، ج1،ص50

و أما في مبحث حذف همزة الاستفهام فقد تمثّل الغلاييني ببيت المتنبي: " البسيط"

أحيا و أيسر ما قاسيت ما قتلا .... و البين جار على ضعفي و ما عدلا

أراد أأحيا" [1]. فالشيخ الغلاييني كما ترى يمثل موقف الطائفة الأولى فهو معتدّ بشعر عصور الاستشهاد مع أنه تحاشى ذكر الشاعرين كما أنه تعدى عصر الاستشهاد إذ تمثل بشعر المتنبي.

الطائفة الثانية:

و هي التي ذكرنا أنها تساهلت في موقفها من قبول الشعر، فاستشهدت ببعض أشعار شعراء عصور الاستشهاد كما تمثلت بأشعار من بعد عصر الاستشهاد، ووصلت إلى أن تمثلت بالشعر المعاصر. بحثنا فوجدنا من بين من يمثلون هذه الطائفة، الأستاذ عباس حسن في موسوعته الضخمة: " النحو الوافي"، فهو كثير الاستشهاد بشعر عصور الاستشهاد، إلا أنه قلما يحيل على أصحابها، و في أحيان قليلة يذكر قائليها، يدلنا ذلك على أنه لا يحصر الأولية المطلقة في الاستشهاد في تلك الفترة المحددة بالنصف الثاني من القرن الثاني الهجري، إذ نراه يستشهد مرة بشعر عنترة و هو شاعر جاهلي من أصحاب

[1] المرجع نفسه،ص 267

المعلقات، يستشهد بشعره في باب المثنى، مبحث المنادى المرخّم بهذا البيت: " الكامل":

و لقد شفى نفسي و أبرأ سقمها ... قيل الفوارس ويك عنتر أقبل

و الشاهد هنا هو: " ويك عنتر"[1]

و نلفيه يستشهد بشعر سيدنا حسان بن ثابت –رضي الله عنه- و هو من الشعراء المخضرمين، يستشهد به على الفعل المتعدي إلى مفعولين " سقى " و لا يذكر اسم الشاعر، بل يقول: " كقول القائل: (الكامل)

تبلت فؤادك في المنام خريدة ...تسقي الضجيع ببارد سلم"[2]

و في موطن ثالث يتخطى عصور الاستشهاد و ما بعدها فيتمثل بشعر شوقي و هو من شعراء العصر الحديث، في باب تنوين الأسماء المتمكنة فيقول:" ومن أمثلة الأسماء المشتملة عليه أو التي تستحقه ما جاء في قول شوقي:(الخفيف)

إنما الشرق منزل لم يفرق ..... أهله إن تفرقت أصقاعه

وطنٌ واحدٌ على الشمس و الفصـ (م) ـحى و في النصح و الجراح اجتماعه"[3]

[1] النحو الوافي، ج4،ص 113

[2] المصدر نفسه، ج2، ص 185

[3] المصدر نفسه، ج2، ص 201

الطائفة الثالثة:

خالفت هذه الطائفة نظرة اللغويين إلى الشعر القديم، فلم تعد ترى فيه المصدر الأول للاستشهاد، بل فتحت الطريق للشعر المعاصر في مجال تثبيت القواعد و وضعت شرطا غريبا و هو أن يكون قائل الشعر ميتا. يقول الدكتور أحمد مختار عمر: " و في العصر الحديث ارتفعت أصوات تنادي بإباحة الاستشهاد بالأدباء و الشعراء المشهورين حتى وقتنا الحاضر، بشرط موت الشاعر، لأنّ المعاصرة حجاب كما يقولون"[1]

و على ما في هذا الرأي من غرابة و تساهل فقد جاء من اللغويين الحداثيين من يتنكرون للشعر الفصيح و لا يرونه مصدرا لتأسيس القواعد اللغوية، نذكر هنا الدكتور تمّام حسّان الذي يهمش ظاهرة الإعراب بل و يستهتر به و لا يراه ذا علاقة وطيدة بالمعنى، و يستدل على ذلك باختلاق تراكيب صوتية على وزن بحر الكامل و يضع على أواخرها حركات إعراب، بغية الوصول إلى فكرة تهميش الحركة الإعرابية. يقول: " انظر مثلا معي إلى ما يأتي:

قاصَ التجينُ شحالَه بتريسِه الـ .... ـفاخي فلم يستفْ بطاسيةِ البرنْ"[2]

[1] البحث اللغوي عند العرب،ص 49

[2] اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،2005ط6، ص 183

و لسنا في موقف الرد على تمام حسان، و لكننا نكتفي بأنّ ما ركبه من أصوات في هذين السطرين، لا يرقى أن يسمى كلاما لأنه ببساطة فاقد للإفادة، و الكلام عند النحاة كما يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... و اسم و فعل ثمّ حرف الكلم

و لا يسمى شعرا لأنه وزن و ألفاظ بلا معنى و قد قال شوقي:

و الشعر إن لم يكن ذكرى و عاطفة ... و حكمة فهو تقطيع و أوزان

فإذا لم يكن تركيبه هذا كلاما و لا شعرا فكيف يتخذ دليلا على سطحية العلامة الإعرابية. و الغريب أنّ تمام حسان يبيح في موقف آخر الاستشهاد بالكلام السوقي و ذلك في صناعة المعجم إذا كان الموضوع في مجال الكلام السوقي. يقول:" فإذا ذكر المعجم للكلمة معنى سوقيا كان الأفضل أن يكون الاستشهاد عليه من كلام السوقة"[1]

و لا يفوتنا في ختام هذه المحاضرة، أن نعلن تحفظنا كذلك على تساهلات هذه الطائفة، لأنه من مجانفة الموضوعية العلمية أن تؤسس قواعد هذه اللغة الضاربة جذورها في أعماق التاريخ على كلام من تطاولت القرون على ألسنتهم و عبثت معاول الاستعمار بكيان لغتهم. و مهما يكن من درجة تمكنهم و فصاحتهم و اطلاعهم إلا أنّ القياس يأبى أن يقام على من تعدوا عصر الاستشهاد، غير أنه لا

[1] اللغة العربية معناها و مبناها، مرجع سابق ،ص 330

ننكر أن يتمثل بالشعر المعاصر و على سبيل التمثيل لا الاستشهاد كما رأينا عند عباس حسن.

علاقة أصول النحو بأصول الفقه

لقد عرفت في المحاضرة الأولى معنى أصول النحو، و للتذكير فأصول النحو هي أدلة النحو العامة التي يستدلّ بها على الأحكام النحوية، ولا بأس أن نعيد لك تعريف علم أصول النحو كما حّده السيوطي بقوله:" أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته و كيفية الاستدلال بها و حال المستدلّ"[1]

و كما علمت كذلك فالمقصود بأدلة النحو هو: السماع و الإجماع و القياس و استصحاب الحال. و نعرف لك باختصار شديد علم أصول الفقه الذي هو علم يبحث في أدلة الفقه الإجمالية و كيفية الاستفادة بها و حال المستفيد و الذي هو المجتهد.

و أما أدلة الفقه الإجمالية فهي: الكتاب و السنة و الإجماع و القياس. يقول ابن خلدون:" اعلم أنّ أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية و أجلّها قدرا و أكثرها فائدة، و هو النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام و التآليف"[2].

[1] الاقتراح في أصول النحو،ص39

[2] مقدمة ابن خلدون، تح/ أبو المظفر الساري، دار الكتاب العربي، دمشق،2015،ط1،ص524

و مما يجب أن يعرف عن علم أصول الفقه، أنه تأخر كثيرا عن الفقه، ذلك أنّ التشريع كان يؤخذ عن النبي – صلى الله عليه و سلم – في بداية الإسلام دونما حاجة إلى نظر و قياس، و بعد زمن طويل ظهر علم أصول الفقه، و كان أول من ألف فيه هو الإمام الشافعي – رضي الله عنه- حينما كتب : " الرسالة". قال ابن خلدون:" و لكنّ أول من كتب فيه الشافعي – رضي الله تعالى عنه- أملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها في الأوامر و النواهي و البيان و الخبر و النسخ و حكم العلة المنصوصة من القياس"[1].

و لعل أول ما يستوقف الباحث في مجال العلاقة بين أصول النحو و أصول الفقه، هو توافق العلمين كثيرا في الحدّ الاصطلاحي، فكلاهما علة يبحث في أدلته الإجمالية، و يستقصي حال المشتغل بدراسة هذه الأدلة، و كيفية إجرائه لهذه الدراسة. و عليه فإنّ العلاقة لا تنفكّ قائمة بين هذين العلمين. فأيّ علاقة ناشئة بينهما؟ و فيم تتجلى مظاهر هذه العلاقة؟ نحاول في هذه السطور تبيين هذه العلاقة بذكر بعض مظاهر العلاقة بين العلمين:

أولا: في المنطلقات العامة:

و نقصد بالمنطلقات العامة، الدوافع الموضوعية التي استدعت البحث في أحد العلمين، لأنه من متممات البحث أن يكون ذا جدوى قائمة تضيف للعلم إضافة جديدة. و منطلقات علم أصول النحو و علم أصول الفقه منطلقات

[1] مقدمة ابن خلدون ، مصدر سابق ،ص 526

واحدة، إذ إنّ العلمين تتطلبهما رغبة عند العلماء في الاستزادة من أسرار العلم و التعمق فيه، و مصدر هذه الرغبة في كلا العلمين هو العقل، إذ هو الداعي الأساسي و الدافع الأقوى للبحث فيهما. يقول السيوطي:" ...إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأنّ النحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول..."[1]. فأصول النحو منطلقها عقلي يصبو إلى فهم اللغة و استكناه أحكامها و استنباطها، و اللغة هي المنقول الذي هو موضوع علم النحو، و أصول الفقه معقول أساسه فهم حكمة الشارع من التشريعات، و الفقه و التشريع منقول عن النبي – صلى الله عليه و سلم-.

ثانيا: في الكليات:

و المراد بالكليات الأطر العامة التي يرتكز عليها كلا العلمين، و تتجلى هذه الأطر في أدلة كل من العلمين، و من خلال التعريفين، علمت أنّ أدلة الفقه هي: الكتاب و السنة و الإجماع و القياس. و أنّ أدلة النحو هي: السماع و الإجماع و القياس و استصحاب الحال، و لا تخفى العلاقة التي تنعقد بين العلمين بسبب اشتراكهما في هذه الكليات، فالكتاب و السنة في الفقه يقابلهما السماع في النحو، و الإجماع و القياس دليلان أصيلان في كلا العلمين. جاء في كتاب الرسالة للإمام الشافعي- رضي الله عنه- ما نصّه:" باب الإجماع قال الشافعي، فقال قائل: قد فهمت مذهبك في أحكام الله ثم أحكام رسوله، و أنّ من قبل عن

[1] الاقتراح في أصول النحو،ص35

رسول الله فعن الله قبل، بأنّ الله افترض طاعة رسوله"[1] . و جاء في نص آخر من الرسالة: " و القياس قال: فمن أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه و لا سنة و لا إجماع"[2] . فدليل الإجماع و دليل القياس كما ترى مذكوران في الرسالة. و هذا ابن الأنباري يورد أدلة النحو في كتابه: " لمع الأدلة" . يقول: " في أقسام أدلة النحو، أدلته ثلاثة: نقل و قياس و استصحاب حال، و مراتبها كذلك، و كذلك استدلالاتها"[3].

كما ورد دليل الإجماع في كتاب: " الخصائص" لابن جني: " باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة. اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص"[4]. و مما سبق سوقه لم خافيا اعتماد كل من أصول النحو و اصول الفقه على أدلة مشتركة.

ثالثا: في المنهج:

و نريد بذلك توافق العلمين في ترتيب المباحث و الأبواب و الفصول. و في ذلك يقول السيوطي عن منهج كتابه: " الاقتراح": " و رتّبته على نحو ترتيب

---

[1] الرسالة، الإمام الشافعي، تح/ أحمد محمد شاكر، نسخة مصورة، ص471

[2] المصدر نفسه، ص 476

[3] لمع الأدلة، ابن الأنباري، تح/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1395هـ/1971م، ط2، ص81

4 الخصائص، ابن جني، مصدر سابق، ص 169

أصول الفقه في الأبواب و الفصول و التراجم"[1] . و يذكر في مقدمة كتابه: " الأشباه و النظائر في النحو" أنه ألف كتابه متشبّها في المنهج بكتابي القاضي تاج الدين و الزركشي و هما كتابان في الفقه: " و ألفت كتاب الأشباه و النظائر مرتبا على أسلوب آخر يعرف من مراجعته، و هذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام، و صدره يشبه كتاب الزركشي"[2].

رابعا: في المصطلح:

معلوم أنّ المصطلح ضامن لدقة المفاهيم في أي علم من العلوم، و كلما كان المصطلح دقيقا كان جامعا مانعا لهذه المفاهيم صائنا إياها من شطط التداخل و الاضطراب في العلم الواحد من جهة، و من التشابه و التماثل مع العلوم الأخرى من جهة ثانية... إلاّ أن تكون العلوم ذوات ترابط و علاقة مع بعضها، إذ تستند فلسفتها على منطلقات متقاربة، و تلتقي مناهجها عند إجراءات متجانسة، و هذا الحكم ينطبق أساسا على علمي أصول النحو و أصول الفقه، ذلك أننا ألفينا علاقة قائمة بين العلمين، و تقاربا واضحا بينهما فيما سبق من محاور هذه المحاضرة، حيث وجدنا تجانسا في المنطلقات و الكليات و المنهج..

[1] الاقتراح، مصدر سابق، ص 34

[2] الأشباه و النظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت،1405هـ/1984م،ط1،ص 08

و سنرى في هذا المبحث مدى تقاربهما في مجال المصطلح، على أننا سنقف عند عينة من المصطلحات، لأنّ المقام لا يستدعي الوقف عندها جميعا.

يعقد ابن جني في كتاب: " الخصائص" بابا لمصطلح " العلة " و يؤكد فيه تقارب العلة بين النحو و المنطق و الفقه و إن كانت علل النحو أقرب إلى علل الكلام. يقول: " ذكر علل العربية أكلامية أم فقهية. اعلم أنّ علل النحويين- و أعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[1] . و لقد استدلّ الدكتور سليمان بن عودة في كتابه: " أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب " على تأثر علم أصول النحو بعلم أصول الفقه من خلال المصطلحات الواردة في هذه الأمالي. يقول: " يعدّ ابن الحاجب من علماء الفقه المالكي، فقد درس الفقه و أتقنه و ألف في أصول الفقه عدة كتب...و يبدو تأثير الفقه و العلوم العقلية واضحا في أمالي ابن الحاجب، و ينقسم هذا التأثير قسمين، القسم الأول: يظهر في المصطلحات التي استخدمها ابن الحاجب في كتابه"[2] . ثمّ يذكر بعض المصطلحات المشتركة بين النحو و الفقه و المنطق و هي:

[1] الخصائص، ابن جني، مصدر سابق،ص 77

[2] أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان بن عودة أبو صعيليك،دار المأمون، الأردن، 1431هـ/ 2010م،ط1، ص 50

1- الاستحسان

2- الدّور

3- السبب و المسبّب

4- الحكم و المحكوم عليه[1]

[1] ينظر، المرجع نفسه، ص 50 و ما بعدها

قواعد الاحتجاج اللغوي

سنعرّج في البداية على التحديدين اللغوي و الاصطلاحي لكلمة " احتجاج ". جاء في معجم مختار الصحاح للرازي عن مادة " حجج":" .... و الحجة البرهان و حاجّه فحجّه من باب غلبه بالحجة... رجل محجاج أي جدل و التّحاج التخاصم"[1]. فالتّحاج أو الاحتجاج في اللغة تقديم البرهان بغية غلبة الخصم..

و أما في الاصطلاح النحوي فعرّفه سعيد الأفغاني بقوله: " يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[2]. إذا المراد بالاحتجاج في النحو توكيد قاعدة افترضها النحاة، أو الاستدلال على توظيف مفردة أو تراكيب في اللغة، بدليل لغوي سماعي قوي الإسناد صادر عن العرب أصالة.

و لعله من المفيد في هذا المقام أن نبيّن الفرق بين الاحتجاج و الاستشهاد في اللغة و يتجلى ذلك في أنّ الاحتجاج أعمّ من الاستشهاد، إذ يمكن للاحتجاج أن يكون بالعقل و النقل معا، و أما الاستشهاد فلا يكون إلا بالنقل، و على هذا فكل احتجاج استشهاد و ليس كلّ استشهاد احتجاجا.

المدى الزماني للفصاحة عند النحاة:

---

[1] مختار الصحاح، الرازي، تح/ أحمد زهوة، دار الأصالة، الجزائر، 1426هـ/2005م،د/ط، باب الحاء، ص 71

[2] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مرجع سابق، ص 06

قصر النحاة الفصاحة على مديين زماني و مكاني، و ما تعدّى ذلك فلا يحتج به و لا يقبل في سبيل تأسيس القواعد النحوية. فقد حدّد الحيز الزماني للفصاحة من العصر الجاهلي مرورا بالعصر الإسلامي و الراشدي و توقّفا عند العصر الأموي، و في ذلك يقول الدكتور محمد خان في كتابه: " مدخل إلى أصول النحو": " لقد اعتمد علماء العربية مقاييس لضبط المدوّنة اللغوية: مقياس للزمان و آخر للمكان، فحددوا الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثة قرون منها 150 قبل الإسلام و 150 بعده، و قد قال الأصمعي ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (توفي 176)"[1]

المدى المكاني للفصاحة عند النحاة:

و أما الحدود المكانية للغة المختارة للاحتجاج فقد حصرها النحاة في البيئات المنعزلة عن الأعاجم، لأنها بيئات تتمتع بالسليقة اللغوية، و أما القبائل المتاخمة للأعاجم فقد استنكف النحاة عن الأخذ عنهم لغتهم في الاحتجاج النحوي. يقول الدكتور محمد خان: " و بالنسبة لحدود المكان فقد نظر اللغويون إليه على أساس مبدأ التأثير و التّأثّر أو التغيير فكانت البوادي و الحضر و الحدود، وقرروا أنّ أفصح اللغات ما كانت أبعد عن أماكن التأثر التي لم تخالط غيرها، لذلك رفضت لغات القبائل العربية التي سكنت تخوم شبه الجزيرة العربية"[2]. و قد

[1] مدخل إلى أصول النحو، إبراهيم خان، دار الهدى، ميلة، الجزائر،2003،د/ط، ص 08

[2] مدخل إلى أصول النحو، إبراهيم خان، مرجع سابق ص 50

نقل السيوطي في " الاقتراح" عن أبي نصر الفارابي من كتابه(الألفاظ و الحروف) القبائل التي اعتمدها النحاة لشدة انعزالها و تطرفها في البعد عن الأعاجم، كما نقل أسماء القبائل المتاخمة للأعاجم و التي رفض النحاة الاحتجاج بلغتهم. يقول السيوطي: " أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم: قيس و تميم و أسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ و معظمه، و عليهم اتّكل في الغريب و في الإعراب و التصريف، ثم هذيل و بعض كنانة و بعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل"[1]. فقد ذكر السيوطي أسماء القبائل المفضلة في الاحتجاج و هي: قيس و تميم و أسد ثم هذيل و بعض كنانة و بعض الطائيين، و معيار التفضيل يرتكز أساسا على النأي عن الأعاجم.

ثمّ يردف على هذا أسماء القبائل التي عاف اللغويون الأخذ عنهم، يقول: " و بالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قطّ و لا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم و لا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر و القبط، و لا من قضاعة و لا من غسان و لا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، و أكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب و لا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، و لا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط و الفرس، و لا من أزد عمان لمخالطتهم للهند و الفرس، و لا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند و الحبشة

[1] الاقتراح، مصدر سابق، ص 71

و لولادة الحبشة فيهم، و لا من بني حنيفة و سكان اليمامة، و لا من ثقيف و سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم و لا من حاضرة الحجاز.."[1]

و كما ترى فأهل الحضر لم يأخذ النحاة عنهم لغتهم، و إنما أخذوا عن البداة و لم يقبلوا عن البوادي كلها بل تركوا الأخذ عمّن كانوا مخالطين للأعاجم. على أنه يجب التنبيه إلى توقف الاحتجاج عند الشاعر إبراهيم بن هرمة و الذي نسّئ له في الأجل فعاش في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، و أنه قد استمر قبول اللغة عن أهل البوادي الضاربين في الانعزال عن الأعاجم و تواصل ذلك حتى القرن الرابع الهجري، و ما جاء بعد هذا الزمن فقد وقع إجماع على استبعاده من الاحتجاج، و أطلقوا على أصحابه وصف المولّدين. يقول الدكتور سعيد الأفغاني: " أما أهل البادية فقد استمرّ العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري و على هذا أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين و المحدثين في اللغة العربية "[2]

من هم أفصح العرب؟

صنّفت قبيلة قريش من أفصح القبائل العربية، ذلك أن لهجتها تتمتع بما لا تتمتع به قبيلة من القبائل العربية، فزيادة على أنّ حسن لغة قريس و سهولتها على اللسان فقد خلت من اللهجات المذمومة التي فشت في بعض

[1] الاقتراح، مصدر سابق، ، ص 72

[2] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مرجع سابق، ص20

القبائل مثل العنعنة و الكشكشة و الطمطمانية.... و لا غرو أن يكون أفصح البشر من هذه القبيلة و هو الرسول – صلى الله عليه و سلم – القائل: "أنا أفصح العرب بيدأني من قريش و أني نشأت في بني سعد بن بكر"[1].

و يقول ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة): " و كانت قريش مع فصاحتها و حسن لغاتها و رقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم و أشعارهم أحسن لغاتهم و أصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم و سلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب "[2]

من قواعد الاحتجاج اللغوي:

استفاض علماء أصول النحو في الحديث عن شروط الاحتجاج و قواعده و ضوابطه، غير أنّ المقام لا يسع استقصاء تلك القواعد جميعها، لأنها ستستغرق صفحات كثيرة، لذلك سنقتصر على ذكر بعض من قواعد الاحتجاج و منها:

[1] المزهر في علوم اللغة ، السيوطي، تح/ محمد عبد الرحيم، دار الفكر،لبنان، 1425هـ/2005 م، ط1، ص 173

[2] الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تح/ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، 1418هـ/1997م،ط1، ص 28

أولا: السماع مراتب:

أ- مطرد في القياس و الاستعمال: و هو المبدأ المطلوب و الهدف المقصود و منه: رفع الفاعل و نصب المفعول به، و جر المجرور. مثل: قام زيدٌ. ضربت عمرا. مررت بسعيدٍ.

ب- مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال:

و هو الرتبة الثانية في الاحتجاج بالمسموع إذ إنه يصح قياسا، غير أنه ضعيف في الاستعمال.

و منه: اشتقاق الماضي من الفعل المضارع يدع و الفعل المضارع يذر. فالقياس في الماضي ودع و وذر. لكنه قليل في الاستعمال. و منه مجئ مفعول " عسى" اسما صريحا و منه المثل: عسى الغوير أبؤسا. و الأولى استعمال مفعولها مصدرا. مثل عسى زيد أن يصوم.

ج- المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس:

هذه هي الرتبة الثالثة في المسموع. مثل استحوذ و استنوق. إذ القياس استحاذ و استناق لأنهما من أحاذ و أناق. و كذلك استصوب. القياس استصاب لأنه من أصاب، لكنّ هذه الأقيسة شاذة فوجب التعويل على السماع.

د- الشاذ في القياس و الاستعمال:

و هو رابع مرتبة في المسموع و الأولى عند النحاة هنا ترك القياس عليه و رتك استعمال غيره بردّه إليه. و منه ثوب مصوون و مسك مدووف.[1]

ثانيا: العدالة شرط في الراوي لا المرويّ عنه:

و ذلك أنهم أخذوا عن الكفار، كما أخذ علماء الطب عنهم. يقول السيوطي نقلا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام: " اعتمد في العربية على أشعار العرب و هم كفار لبُعدِ التدليس فيها، كما اعتمد على الطب و هو الأصل المأخوذ عن قوم كفار كذلك فعلم أنّ العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة"[2]

و فحوى هذه القاعدة أن الخشية من الاحتجاج تكون من تدليس الراوي لأنه إذا صحت الرواية قبلت، و في ذلك نقلوا أنّ خلفا الأحمر و هو من رواة الشعر لم يكن ثقة لأنه كان يضع الأشعار للنحاة و ينسبها للعرب، و من ذلك التوسع في صيغة " فعال" من واحد إلى عشرة، و صنع أبياتا من عنده و نحلها غيره و منها: مجزوء الرمل

و ثلاثا و رباعا ... و خماسا فاطّعنّا
و سداسا و سباعا ... و ثمانا فاجتلدنا
و تساعا و عشارا ... و أُصبنا و أصبنا

[1] ينظر، الخصائص، مصدر سابق، ص 109،110

[2] الاقتراح، مصدر سابق، ص 76

و الهدف من هذا النحل هو الانتصار لمذهب أو لرأي[1]

رابعا: انفراد الفصيح باللغة تقبل روايته:

يقصد بذلك أن يُسمع ممّن بلغ في الفصاحة مبلغا و إن كان واحدا يقبل السماع عنه، و من ذلك النسب إلى شنوءة فلم يسمع إلا شنئي، و مع أنها خالفت القياس غير أنّ النحاة احتجوا بها.[2]

خامسا: اختلاف اللغات حجة:

و من ذلك اختلاف الحجازيين و التميميين في " ما " فالحجازيون يعملونها و التميميون يهملونها، و لقد احتج النحاة بكلتا اللغتين، و نزل القرآن الكريم بالحجازية. و من ذلك قول الله تعالى: ﴿ ما هذا بشرا ﴾. يوسف الآية:31.

سادسا: تداخل اللغات:

و ذلك عندما يجتمع في كلام فصيح لغتان و منه: الطويل

و أشرب الماء ما بي نحوهُ عطش ... إلا لأنّ عيونهْ سال واديها

فقلد ورد إشباع الضمير في صدر البيت: " نحوهُ " و ورد إسكانه في العجُز: " عيونهْ"

[1] المصدر نفسه، ص 78

[2] الاقتراح، مصدر سابق، ص 79

و قبل النحاة كلتا اللغتين.

سابعا: دخول الاحتمال في الرواية يسقطها:

ردّ النحاة و منهم أبو حيان على ابن مالك استدلاله على قصر " أخو" في الأسماء الخمسة بهذا البيت: (الطويل)

أخاك الذي إن تدعه لملمّة .... يجبك بما تبغي و يكفيك من يبغي

لأنّ الاحتمال أن " أخاك" منصوبة على الإغراء بالفعل " الزم"[1]

ثامنا: لا يُحتجّ بكلام المولّدين: ذكرنا لك من قبل وصف " المولدين " و قلنا إنه وصف أطلق على الشعراء الذين جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، و قد رفض النحاة الاستشهاد بهؤلاء خوفا من تسلل اللحن إلى لغتهم بعد تطاول الزمن عليها. يقول السيوطي: " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين و المحدثين في اللغة و العربية"[2].و يستدرك السيوطي على هذا الحكم ليشير إلى أنّ سيبويه استشهد بشعر بشار بن برد في " الكتاب" مع أنّ بشارا من أوائل الشعراء المولدين و قد فعل ذلك سيبويه خوفا من لسان بشار[3].

[1] ينظر،في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مرجع سابق،ص64

[2] الاقتراح، المصدر نفسه، ص 86

[3] ينظر، الاقتراح، مصدر سابق، ص 86

تاسعا: عدم الاحتجاج بكلام مجهول القائل:

رفض النحاة الاحتجاج بالكلام المجهول القائل خشية أن يكون من كلام المولدين، و من ذلك إجازة الكوفيين إظهار " أن " بعد " كي " و استشهدوا بهذا البيت: الطويل.

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع

و موطن الشاهد هنا هو " لكيما"[1]

و لقد علل ابن الأنباري رفض النحاة لهذا البيت في كتابه: " الإنصاف في مسائل الخلاف " بقوله: " و أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما البيت الذي أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّ هذا البيت غير معروف و لا يعرف قائله فلا يكون حجة"[2]

عاشرا: الضرورة الشعرية ليست مظنة الاحتجاج:

المعروف أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر، فيتصرف في بعض قواعد اللغة محافظة على الوزن و القافية، و ليس الأمر على سبيل الإطلاق، إنما هو مقيّد

[1] ينظر، محاضرات في أصول النحو، التواتي بن التواتي، مطبعة رويغي الأغواط، الجزائر،2006 م،ط1،ص 130

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،2005م،د/ط،ج2،ص128

بضوابط و أحكام تنضوي تحت عنوان: الضرورات الشعرية، و منها: قصر الممدود و مد المقصور و صرف ما لا ينصرف بتنوينه أو جره، و تحريك الساكن و تسكين المتحرك... غير أنّ الخروج عن هذه الحدود و الضوابط يعدّ لحنا و خطأ لا تبنى عليهما القاعدة مع أنّ الشاعر استعملهما للضرورة و من الضرورات المستقبحة: الرفع بـ "لم " و الجزم بـ " لن ". و النحاة لا يقيمون اعتبارا لهذه الضرورات و لا يحتجون بها لأنّ الضرورات الشعرية، ليست قانونا لغويا عاما، و مما جاء من تلك الضرورات في الشعر: (الوافر)

1- ألم يأتيك و الأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

2- (المنسرح):

لن يخبْ من رجائك من ... حرّك من دون بابك الحلقه

و موطن الشاهد في البيت الأول:" ألم يأتيك " الرفع بلم. و في البيت الثاني: " لن يخبْ " الجزم بلن.

و هاتان الضرورتان شاذتان في القياس و الاستعمال معا، و يصف الدكتور سعيد الأفغاني الرفع بلم و الجزم بلن بأنه توهم و زعم من ناقليه. يقول: " و زعموا اعتمادا على الشاهد الأول أن العرب قد ترفع الفعل بعد"لم " و أن " لن " قد تجزم الفعل المضارع اعتمادا على الشاهد الثاني " [1].

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مرجع سابق،ص70

القياس اللغوي بين المناطقة و الفقهاء و النحاة

القياس لغة: القياس في المعنى اللغوي هو تقدير شيء بشيء يماثله. جاء في " لسان العرب " لابن منظور: " قاس الشيء يقيسه قيسا و قياسا و اقتاسه و قيّسه إذا قدّره على مثاله"[1].

القياس في المصطلح النحوي: ورد حدّه في كتاب:" القياس في النحو" للدكتورة منى إلياس في قولها: " إذا أخذنا القياس في أبسط معانيه، تبين لنا أنه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، و يجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في هذه الجماعة"[2]

إذا فالقياس في النحو عملية فكرية تصدر عن متخصص في اللغة لينظر في مدى اضطراد الظواهر في جماعته، و و الظاهر لنا أن هذا التحديد عام يتداخل فيه الجانب اللغوي مع الجانب النحوي. و لعل تحديد ابن الأنباري للقياس أعمق و أدق. يقول في كتابه: " لمع الأدلة": " القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3]. و معنى كلام ابن الأنباري أن القياس عمل يقوم دارس اللغة فيطلق حكم المسموع قديما على الجديد المستحدث، إذا توافقا في

[1] لسان العرب، ابن منظور،تح/ ياسر سليمان و مجدي فتحي، المكتبة التوفيقية، مصر، د/ت، د/ط، باب القاف،ص389

[2] القياس في النحو، منى إلياس، د م ج الجزائر، 1405هـ/1985م،ص09

[3] لمع الأدلة، مصدر سابق، ص 95

المعنى. و من ذلك: صوغ اسم الفاعل من كل فعل ثلاثي يأتي على وزن " فاعل"، ضرب ضارب...غير أنّ العرب لم تنطق بكل أسماء الفاعلين، فجاز أن يقاس على ما سمع فيقال، كتب كاتب، قرأ قارئ...

من أنواع القياس النحوي:

ذكر الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري أنواعا للقياس نذكر منها:

أولا: قياس التمثيل: و يقصد به إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في الحكم، و منه قياس أبي حيان على انتصاب أدوات الشرط بفعل شرطها بأنّ الناصب لإذا هو فعل شرطها.

ثانيا: قياس الشبه: و ذلك حينما يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض آخر لشبه بينها من جهة المعنى أو من جهة اللفظ. فمن جهة المعنى. أسماء الأفعال مثل: عليك، مكانك، أمامك مشابهة في المعنى للأفعال: الزم، اثبت، تقدّم، فأجاز الكوفيون تقديم المفعول به على أسماء الأفعال قياسا على تقدمه على الأفعال المشابهة لها في المعنى.

ومن جهة اللفظ قاسوا ترخيم المركب المزجي على ترخيم المختوم بتاء التأنيث، مثل: فاطمة، يافاطم، فأجازوا ترخيم المركب المزجي بحذف جزئه الثاني مثل: جاد الحق يا جاد.

ثالثا: قياس العلة: و يقصد به القياس على اتفاق المقيس و المقيس عليه في العلة التي قام الحكم عليها، و منه تحريك أحد الحرفين الساكنين أو حذفه إذا التقيا ابتغاء التخفيف، قاسوا عليه بحذف أحد الحرفين المتماثلين للخفة، مثل: حذف حرف الراء من الفعل " اقررن" ليصبح " قرن " للتخفيف[1].

ولقد كان القياس عند النحاة القدامى أمرا لا مندوحة عنه، و لا غضاضة فيه، فهو آلية تثري المدونة العربية. و في ذلك يقول ابن جني: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[2]. و من قبل و مع بواكير الدراسات النحوية هرع النحاة للقياس، و لقد كان أولهم استعمالا له عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي الذي قال عنه ابن سلام الجمّحي في كتابه: " طبقات فحول الشعراء" أنه:" أوّل من بعج النحو و مدّ القياس " [3].

كما اتخذ سيبويه القياس منهجا أصيلا يلوذ به في دراسته للغة، و كان القياس عنده كثيرا يطبعه شيوع الاستعمال و كثرة الاطّراد، يقول الدكتور شوقي ضيف: " و طبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، لأنه الأساس

[1] ينظر، القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، م و ك الجزائر،1986، ص 91 ة ما بعدها

[2] ينظر، الخصائص، مصدر سابق، ص 282

[3] طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تح/ محمود محمد شاكرن مطبعة المدني، القاهرة،د/ت، د/ط، ص 14

الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية و الصرفية و اطرادها، و هو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب"[1].

وأما زعيم الكوفيين " الكسائي " فقد أثرت عنه أبيات في الاعتداد بالقياس في النحو، بل إنه يرى النحو قياسا

يقول: مجزوء الرمل:

إنما النحو قياس يُتبـعْ ... و به في كلّ أمر ينتفــعْ

فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مرّ في المنطق مرا فاتسعْ

والذي يعنيه الكسائي هو ليس القياس المنطقي، كما يتوهم من يقرا عجز البيت الثاني، إنما يعني المنطق بصفة عامة و هي جادة الطريق في النحو و التي يهدي إليها القياس، و يحول بينهم و بين اللحن[2]

بقيّ أن تعرف شيئا من اختلاف البصريين و الكوفيين في القياس، فهو عند البصريين يستند إلى دقة الملاحظة ونشدان الصحة و الشمول، و أما عند الكوفيين فإنّ القياس يطبعه التساهل و البناء على الشاذ و النادر، فنتج عن ذلك أنّ الكوفيين استنبطوا قواعدهم على غير المسموع من كلام العرب.

[1] المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ،د/ت ،د/ط، ص 87

[2] ينظر، أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم،ص30

أركان القياس في النحو:

نصّ السيوطي في " الاقتراح" على أربعة أركان للقياس فقال: " القياس أربعة أركان: أصل و هو المقيس عليه، و فرع و هو المقيس، و حكم و علة جامعة"[1]. و بالتمثيل:

رفع نائب الفاعل قياسا على رفع الفاعل

فالأصل هو: الفاعل

و الفرع هو : نائب الفاعل

و الحكم هو: الرفع

و العلة الجامعة هي: الإسناد.

شروط القياس النحوي:

أولا: ألا يكون شاذا: و منه: لا يجوز القياس على تصحيح العين من صيغة " مستفعل" في الأفعال:

استحوذ و استصوب و استنوق. فلا يقال مثلا في أقام استقوم إنما يقال استقام.

[1] الاقتراح، مصدر سابق، ص 113

ثانيا: لا يقاس على الشاذ تركا: و منه منعوا الماضي من الفعل المعتل الفاء بالواو و تركوا : وذر و ودع. فلا يقاس عليها ترك وزن و وعد.

ثالثا: لا يشترط في القياس الكثرة: ومنه النسب إلى شنوءة سمع شنئي، فقاسوا عليه في ركوبة: ركبي و في حلوبة: حلبي[1].

أقسام القياس في النحو:

أولا: حمل فرع على أصل: و منه إعلال الجمع و تصحيحه حملا على المفرد مثل: قيم و ديم من قيمة و ديمة.

ثانيا: حمل أصل على فرع: و منه ثانيا: حمل أصل على فرع: و منه إعلال المصدر لإعلال فعله و تصحيحه لصحته: قمت قياما و قاومت قواما.

ثالثا: حمل نظير على نظير: و منه تصغير فعل التعجب على صيغة: "أفعل به" قياسا على أفعل التفضيل:" أملح" و "أميلح".

رابعا: حمل ضد على ضد: و ذلك عند من قاس النصب بلم حملا على الجزم بأن لعلة أنّ "لم" تنفي الماضي و "أن" تنفي المستقبل.[2]

[1] ينظر، الاقتراح، مصدر سابق ،ص 86

[2] ينظر ، المصدر نفسه ، ص 123

القياس عند الفقهاء:

من تحديدات القياس في المصطلح الفقهي أنه: "تسوية فرع بأصل في حكم لعلة جامعة بينهما"[1]. و من تحديداته كذلك: "القياس هو إلحاق فرع بالأصل في الحكم لاشتراكهما في العلة"[2]. فالقياس في الفقه من معانيه إطلاق حكم الأصل على الفرع لترابطهما في العلة الموجبة لهذا الحكم، و بعبارة مختصرة يرى الفقهاء أن القياس هو الاجتهاد.

أركان القياس الفقهي: للقياس الفقهي أربعة أركان و هي:

أولا: الأصل: هو الموضوع الذي ورد فيه نص من القرآن أو السنة، و من ذلك الخمر، قال الله تعالى:

﴿ إنما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه﴾. المائدة 90.

ثانيا: الفرع: هو الموضوع الذي لم يرد فيه نص، و يراد إلحاقه بالأصل، مثل: النبيذ.

[1] شرح الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، دار الجوزي، القاهرة،1428 هـ /2007م ، ص 393

[2] في أصول الفقه المالكي، علي بن حبيب ديدي، دار العوادي، عين البيضاء،2012،د/ط، ص 101

حكم الأصل: الحكم الثابت في الخمر أنها حرام، و يراد إثباته للفرع بالقياس.

العلة: و هي السبب الذي يبنى عليه الحكم في الأصل، و الذي هو موجود في الفرع. فالخمر مسكِر، و النبيذ كذلك.[1]

شروط القياس الفقهي: له شروط منها:

1- ألّا يتصادم مع دليل أقوى منه: و من ذلك تزويج المرأة نفسها بغير ولي، قياسا على جواز بيعها مالها بغير ولي، هذا قياس فاسد لأنه يصادم قول النبي –صلى الله عليه و سلم-: "لا نكاح إلاّ بولي".
2- أن يكون الحكم ثابتا في الأصل بنص أو إجماع: لذلك عدّ القياس على الحكم الثابت بالقياس فاسدا.
3- أن يكون لحكم الأصل علة معلومة: فإذا لم تكن له علة معلومة، مثل الأمور التعبدية و التي تقتضي الاستسلام لأمر الله، فلا يصح القياس على ذلك.
4- أن تكون العلة مشتملة على معنى مناسب للحكم: و من ذلك علة الإسكار في الخمر.
5- أن تكون العلة موجودة في الفرع لوجودها في الأصل: و من ذلك حرمة إيذاء الوالدين فرع، قياسا على حرمة التأفّف.[2]
6-

[1] ينظر، المرجع نفسه، ص102

2 ينظر، شرح الأصول من علم الأصول، مرجع سابق، ص 400 و ما بعدها

أقسام القياس الفقهي:

أولا: الجلي: ما ثبتت علته بنص أو إجماع.

ثانيا: الخفي: ما ثبتت علته باستنباط العلماء.

و من أقسامه:

قياس الشبه و قياس العكس.[1]

القياس عند الماطقة:

عرّفه الشريف الجرجاني في كتابه:"التعريفات" تعريفا اصطلاحيا عند المناطقة فقال: " القياس قول مؤلف من قضايا إذا سُلِمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، و كل متغير حادث، فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلّمتا عنهما لذاتهما: العالم حادث، هذا عند المنطقيين".[2]

و تفسير قول الجرجاني: أنّ القياس عند المناطقة ينتج عن قضايا أو مقدمات، إذا صحّ بينها تلازم و ارتباط، نتج عنه قول جديد. مثل:

العالم متغير (مقدمة كبرى)

[1] ينظر، المرجع نفسه، ص 416 و ما بعدها

[2] كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر، لبنان، 1425هـ/2005م،ط1، باب القاف، ص 128

كل متغير حادث (مقدمة صغرى)

العالم حادث.(نتيجة).

فالنتيجة العالم حادث استنبطت عن طريق القياس على المقدمتين السابقتين.

أقسام القياس عند المناطقة:

و بعد تحديد القياس المنطقي ذكر الجرجاني أقسام القياس نقتبسها بتصرف من كتاب التعريفات و هي:

أولا: القياس الجلي: و هو الذي أقيم على فهم سابق.

ثانيا: القياس الخفي: و هو خلاف الجلي، و أطلق عليه الجرجاني " الاستحسان" الذي يثبت بالنص و الإجماع و الضرورة.

ثالثا: القياس الاستثنائي: و هو ما تذكر فيه عين النتيجة أو نقيضها.

مثل: إن كان هذا جسما فهو متحيّز

لكنّه جسم.

إنه متحيز.

أو النقيض: لكنه ليس بمتحيّز

نستنتج أنه ليس بجسم.

رابعا: القياس الافتراضي: هو عكس الاستثنائي، أي ما لا يكون عين النتيجة و لا نقيضها مذكورا بالفعل.

خامسا: قياس المساواة: و منه:

(أ) مساوٍ (ب)

(ب) مساوٍ (ج)

(أ)مساوٍ (ج).[1]

و يمكن بعد هذه النظرة العامة على القياس عند النحاة و الفقهاء و المناطقة استنتاج ما يلي:

- القياس بين هؤلاء مشترك في أنه حمل فرع على أصل.

- توافق النحاة و المناطقة على أركان القياس: (الأصل والفرع والحكم والعلة)

- توافق النحاة و الفقهاء على أحد أقسام القياس وهو قياس الشبه

- توافق الفقهاء و المناطقة و النحاة على قسمين من أقسام القياس و هما: (القياس الجلي والقياس الخفي)

[1] كتاب التعريفات، مصدر سابق، ص 128

- ارتباط القياس النحوي بكلام العرب

- ارتباط القياس الفقهي بالأحكام الشرعية

- ارتباط القياس المنطقي بتلازم القضايا و المقدمات من عدمه

الاستنتاج العام: القياس النحوي أقرب نسبيا إلى القياس الفقهي منه إلى القياس المنطقي.

ملخص المحاضرة:

القياس في النحو هو حمل حكم الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما.

من أقسام القياس النحوي:

- حمل فرع على أصل
- حمل أصل على فرع
- حمل نظير على نظير
- حمل ضد على ضد.

الاستنتاج العام:

القياس النحوي أقرب نسبيا إلى القياس الفقهي منه إلى القياس المنطقي موقف ابن مضاء من القياس قبل التطرق إلى محاور هذه المحاضرة نعرّج باختصار على ترجمة ابن مضاء القرطبي.

ترجمته: من المؤلفين الذين ترجموا له الدكتور شوقي ضيف الذي قال عنه أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، نشأ في قرطبة و أخذ عن " ابن الرماك" كتاب سيبويه ، اشتهر بالفقه الظاهري و الحديث النبوي، ولي القضاء للموحدين بفاس، فأغرى الناس بالظاهرية، و نقل هذا الفكر إلى النحو العربي، فرفض تعليلات النحاة و أقيستهم، و هاجم العلل الثواني و الثوالث، كما هاجم التمارين غير العملية التي تصدر عن افتراضات النحاة. توفيّ سنة 592هـ من مؤلفاته: الرّد على النحاة، المشرّق في النحو.[1]

وأضاف الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو) كتابا ثالثا لمؤلفات ابن مضاء و عنوانه:

(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)و يبدو أنه كتاب لم يصل إلينا، و فيه تحامل على النحاة فردّ عليه

[1] ينظر، المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص306

ابن خروف بكتاب سماه: (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ و السهو). و لقد أغاظ هذا الرد ابن مضاء فقال: نحن لا نبالي بالأكباش الناطحة و تعارضنا أبناء الخرفان.[1]

موقفه من القياس:

عرفت قبل قليل اشتهار ابن مضاء بميله العنيف إلى ما يعرف بالفقه الظاهري، و هو في أبسط تعريفاته الالتزام المطلق بالنص الشرعي دون الحيد عنه إلى ما يعرف بالقياس أو الاجتهاد حتى غدا معروفا بين الناس بمذهبه الظاهري، بل و من خلال ترجمته علمت أنّه يحبّب لطلابه و مريديه هذا المذهب الفقهي، و ترجع الدكتور خديجة الحديثي سبب انتشار هذا المذهب في الأندلس إلى ابن حزم الظاهري، تقول: " و في الوقت الذي خبا فيه المذهب الظاهري في المشرق، كان يحيا حياة قوية في الأندلس على يدي ابن حزم الظاهري الذي جعل من الظاهرية مذهبا له أصوله".[2] و تضيف الدكتورة خديجة الحديثي أن من مبادئ المذهب الظاهري إلغاء القياس، تقول: "و قد أبطل ابن حزم القياس و القول بالعلل في جميع أحكام الدين"[3].

[1] ينظر، نشأة النحو، محمد الطنطاوي، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1426هـ/2005م،ط1، ص 186

[2] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن،1422هـ/2011م،ط3،ص 315

[3] المدارس النحوية، مرجع سابق ، ص315

ومما ذكرنا يمكن أن نستنتج موقف ابن مضاء الرافض للقياس في النحو، فهو يعارضه معارضة شديدة، و إن كان لا يذكر ذلك صراحة، و ها هي الدكتورة منى إلياس تؤكد رفض ابن مضاء فكرة القياس من الأساس، تقول: " و لا تقتصر ثورة ابن مضاء على إلغاء فكرة العامل و العلل الثواني و الثوالث، بل يتعدى ذلك إلى إبطال القياس أيضا"[1]

و تأكيدا لما قلناه عن ابن مضاء أنه لا يذكر صراحة رفضه للقياس، يقول الدكتور محمد عيد في كتابه: (أصول النحو العربي): "ليس ابن مضاء طويل النّفس في رأيه عن القياس، فليس في رأيه تقليب الفكرة و مواجهة احتمالاتها كما فعل في آرائه الأخرى عن العامل أو التأويل، فقد ذكر رأيه عرضا أثناء حديثه عن التحليل"[2]. ثم يسوق الدكتور محمد عيد موقفين لابن مضاء من القياس و هما:

موقفه من القياس النحوي:

و هو الموقف الذي تحامى ابن مضاء التصريح به كما ذكرنا، و لكن يستنتج من كتابه:(الرد على النحاة)، فهو متحفظ من قبول القياس النحوي و بلمّح إلى ذلك في هذا الكتاب، يقول الدكتور محمد عيد: "أما النوع الأول[يقصد القياس النحوي] فلم يتعرض له ابن مضاء نصا، لكن يعرف رأيه مما ورد في كتابه من

[1] القياس في النحو، منى إلياس، ص 125

[2] أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،1410هـ/1989م،د/ط،ص 83

جزئياته"[1]. و يسمّي الدكتور محمد عيد إحدى هذه الجزئيات و يذكر : (باب التنازع) و الذي أجرى عليه النحاة (القياس النحوي) كثيرا، و نلفي عنده ابن مضاء يرفض القياس في باب التنازع، بعد أن أتى بأمثلة عن باب التنازع في العمل في المفرد و التثنية و الجمع، يقول: " و رأيي في هذه المسألة [يقصد مسألة التنازع في العمل] و ما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، و قياسها على الأفعال الدالة على مفعول واحد، قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر و التأخير و التقديم"[2].

موقفه من القياس العقلي:(قياس الشبه):

و قياس الشبه هو الذي ذكرناه في المحاضرة السابقة في مبحث أنواع القياس عند محمد الخضر حسين، و موقف ابن مضاء منه أنه يجاهر بمعارضته للقياس العقلي عند النحاة و لا يخفي ذلكن و يلقي باللائمة على النحاة لأنهم في نظره تنكّبوا طريق الدقّة، و حمّلوا الأشياء ما لا تحتمل من الشبه، يقول الدكتور محمد عيد: " أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة،

[1] المرجع نفسه، ص 84

[2] الرد على النحاة، ابن مضاء، تح/ محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، 1428هـ /2007م ، ط1، ص 34

مبينا أنّ النحاة لم يتحرّوا الدقة في هذا النوع من القياس، و ذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين"[1].

و من الأبواب التي اعتمد فيها النحاة القياس العقلي القائم على الشبه، باب عمل اسم الفعل لمشابهته الفعل، وعمل "إنّ و أخواتها" لمشابهتها الأفعال المتعدية في العمل، يقول ابن مضاء: " و أمة العرب حكيمة فكيف تشبّه شيئا بشيء و تحكم عليه بحكمه... و ذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء و يحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، و تشبيههم "إنّ و أخواتها" بالأفعال المتعدية في العمل"[2].

موقفه من قياس العلة:

و قياس العلة ذكرناه في المحاضرة السابقة أيضا، و هو القائم على اتفاق المقيس و المقيس عليه في العلة التي أجري الحكم عليها، و لقد ذكر الدكتور محمد المختار ولد ابّاه في كتابه: (تاريخ النحو العربي) معارضة ابن مضاء لقياس المبرّد ووصفه بالفاسد حينما قاس تسكين الحرف الذي قبل نون النّسوة في الماضي و المضارع من (ضرب)..(ضربْن يضربْن) لأجل حركة النون منعا لتوالي

[1] أصول النحو العربي، محمد عيد، مرجع سابق، ص85

[2] الرد على النحاة، ص 72

أربعة أحرف متحركة، قاسه على تحريك النون لأجل حركة ما قبلها منعا لتوالي حرفين ساكنين.[1].

ولم نكتف بما نقله الدكتور محمد المختار ولد اباه فبحثنا عن موقف ابن مضاء من قياس العلة الذي استعمله المبرّد فوجدنا ابن مضاء يصف ذلك القياس بأنه بين الفساد، يقول: " و مثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد:[يقصد المبرّد] إن نون ضمير جماعة المؤنث حرّك لأنّ ما قبله ساكن نحو، ضربْن و يضْربن، و قال فيما قبلهما، إنما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات، لأنّ الفعل و الفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، و جعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له. و هذا بيّن الفساد"[2].

موقفه من التمارين المبنية على القياس:

والتمارين المبنية على القياس تتعلق بتوسع النحاة في تعليل قواعدهم إذ لا يكتفون – في رأي ابن مضاء – بالمسموع من اللغة الفصيحة المستعملة، فيفتحون بابا افتراضيا أساسه القياس فيجيزون اللغة المستنبطة من هذه الأقيسة. و من ذلك تجويزهم لبناء صيغة (فُعْل) من المصدر البيع على بوع إذ

[1] ينظر، تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، محمد المختار ولد اباه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429هـ/2008م،ط2، ص 263

[2] الرد على النحاة، المصدر نفسه، ص74

الأصل هو: (بيع). و كذلك من اسمي الفاعلَيْن: موقن و موسر، و ميقن و ميسر لأنهما من الفعلين: أيقن و أيسر. و كذلك في: رياض و ثياب أصلهما رواض و ثواب، لأنهما من روض و ثوب. و كذلك من: صيام و قيام، أصلهما: صوام و قوام، لأنهما من صوَم و قوَم.

فابن مضاء في هذا وما شابهه يصرّ على اطّراح القياس ما أمكن و الالتزام بالفصيح المسموع عن العرب. يقول ابن مضاء في مبحث عنونه بـ: (إسقاط التمارين): " و مما ينبغي أن يسقط من النحو: ابنِ كذا مثال كذا، كقولهم: ابنِ من البيع مثال الفعل فيقول قائل: بوع أصله بيع فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها لأنّ النطق بها ثقيل ،كما قالت العرب: موقن وموسر، أصل موقن ميقن لأنه اسم فاعل و فعله (أيقن)"[1].

و يعزو الدكتور شوقي ضيف رفض ابن مضاء لقياس التمارين إلى أنه يراها غير عملية و أنها تنطوي على عسر و صعوبة، يقول في ذلك: " ...كما يهاجم التمارين غير العملية مما عرضنا له منذ سيبويه و الخليل كقول النحاة: ابنِ من البيع مثال (فُعْل) ذاهبين إلى أنه يصح أن يقال بوع أو بيع قياسا على موقن في قلب الياء واوا أو على مثل: (بِيض) و (غِيد)، بقلب الضمة كسرة، و كل ذلك - في رأيه - فضول ينبغي أن يبرّأ النحو منها و يُخلص تخليصا حتى لا يكون فيه عسر و لا صعوبة"[2].

[1] الرد على النحاة، مصدر سابق، ص77

[2] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص306

القياس عند اللغويين المحدثين

لقد علمت في مادة اللسانيات العامة أنّ الدراسات اللغوية العربية الحديثة قد تأثرت كثيرا بمفاهيم اللسانيات الغربية الحديثة، و التي يعدّ زعيمها " فرديناند دي سوسور"، كما عرفت أنّ مرتكزات اللسانيات عند دي سوسور تتمحور على ثنائياته الشهيرة: المنهج الزمني و المنهج التزامني و المنهج المعياري و المنهج الوصفي و اللغة و الكلام و التلفظ و الكتابة و الدال و المدلول. و لعلّه من المفيد التذكير بأنّ ثورة دي سوسور كانت على الدراسات اللغوية السابقة له و المعتمدة على المنهج التاريخي، فهو يرى محدودية الدراسة التاريخية الزمنية للغة، و يدعو إلى اطّراحها و تعويضها بالدراسة التزامنية الوصفية، بمعنى دراسة اللغة انطلاقا منها و عودة إليها، و يشبه من يدرس اللغة اعتمادا على مسارها التاريخي، كمن يدرس النبتة و يقطعها طوليا، و يشبه من يدرس اللغة اعتمادا على ما هي عليه في الواقع، كمن يدرس النبتة و يقطعها عرضيا... و لا شكّ في أن من يقطع النبتة طوليا يتراءى له جزء من مكوناتها المنغلقة، و من يقطعها عرضيا تتكشّف له مكونات النبتة جميعها...لذلك دعا دي سوسور إلى دراسة اللغة من غير إقحام ما ليس له علاقة بها من منطق و تعليل و معيارية، يقول الدكتور طيّب دبّة في كتابه: (مبادئ اللسانيات البنيوية): " انطلق دي سوسور في تأسيسه للسانيات من مبدإ تبنيه لطروحات جديدة تعتمد في دراسة اللغة على منهج

جديد يمكن تسميته منهج الدراسة الوصفية التزامنية، و هو منهج اعتمده دي سوسور في نقده للدراسات اللسانيات السابقة المعتمدة على المنهج التاريخي"[1].

ومن تأثيرات هذه الأفكار الجديدة اتجه بعض اللغويين المحدثين إلى رفض منهج القياس في الدراسات اللغوية، لأنه قائم على فكرة التعليل، تقول الدكتورة منى إلياس: "و مهما يكن الأمر، فمما لا مراء فيه، أنّ النزوع إلى القياس و ما يتصل به من تعليل لا يخلو من تعارض مع المنهج الذي نزع إليه كثير من اللغويين المحدثين و هو المنهج الوصفي الذي قوامه وصف الظواهر اللغوية دونما تطرق إلى تعليل"[2]. و لمزيد من التفصيل نتطرق إلى تعامل بعض اللغويين المحدثين من القياس فيما يأتي:

القياس عند إبراهيم مصطفى:

ثار إبراهيم مصطفى على النحو و النحاة و عارض كثيرا من مصطلحاتهم و عللهم، و حمّلهم أوزار تردّي حال علم النحو في العصر الحديث، و ألفّ في ذلك كتابا ضمّنه أفكاره هذه و سمّاه: (إحياء النحو) و لقد أصدره في ثلاثينيات القرن العشرين. و يهمنا في هذه المحاضرة تعامله مع القياس النحوي، و لما نظرنا في هذا الكتاب لم نكد نعثر فيه على مصطلح (القياس) مع أنّ صاحبه يرنو إلى نقض التفكير النحوي القديم و يطيح بجميع أركانه، و من ذلك نقده لمفهومي العامل و

[1] مبادئ اللسانيات البنيوية، الطيب دبة، دار القصبة، الجزائر، 2001م،د/ط،ص 66
[2] القياس في النحو، منى إلياس، ص 166

العلة في الدرس النحوي، و لما أمعنا النظر في الكتاب ألفينا صاحبه لا يذكر صراحة معارضته للقياس في النحو، غير أننا وقفنا على انتقاده للقياس في باب الممنوع من الصرف. و المعلوم أنّ النحاة أقاموا قاعدة المنع من الصرف في الأسماء قياسا على الأفعال، كونها فروعا عن الأسماء، فكذلك الأسماء غير المنصرفة فروع عن الأسماء المنصرفة، فأعطوا الممنوع من الصرف من الأسماء حكم الأفعال، و قد رأى إبراهيم مصطفى هذا القياس باطلا و إن لم يصرح به ، و الدليل على ذلك أنه يرى الصفات أو الأسماء المشتقة أولى بالمنع من الصرف لأنها تشبه الأفعال، بل هي عند الكوفيين أفعال. يقولك " و أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل، فلو صحّ لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف السماء المشتقة/ من اسم فاعل و اسم مفعول، فهما يشابهان الفعل في هيئته و في معناه حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعا من أنواع الفعل"[1].

وهذا التعامل مع قياس النحاة في باب الممنوع من الصرف من قِبل إبراهيم مصطفى ما هو إلا تكرار لموقف ابن مضاء من الباب نفسه. يقول ابن مضاء: " و أما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا، و ذلك أنهم يقولون إنّ الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء...لأنه ادعاء أن العرب أرادته، و لادليل على ذلك إلا سقوط التنوين و عدم الخفض، و هذان إنما هما للأفعال، و لولا شبه الأفعال لما سقط

[1] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2012، د/ط، ص 167

منها ما سقط من الأفعال"[1]. و لقد علمت في المحاضرة السابقة موقف ابن مضاء الرافض لقياس الشبه.

وما دمنا مع مبحث القياس عند إبراهيم مصطفى نضيف على ما سبق أنه و بحكم الارتباط الوثيق بين النحو و القياس، فإنّ إبراهيم مصطفى يعترف بأن معارضته للقياس مردها إلى إقحام الفلسفة في النحو، يقول: " يشرّعون بها [أي الفلسفة] أساليب في العربية لم يسمعوها عن العرب، يقيسون بها على ما سمعوا و آلة القياس من هذه الفلسفة"[2].

القياس عند مهدي المخزومي:

آثرنا الحديث هنا عن الدكتور مهدي المخزومي في موضوع القياس عند اللغويين المحدثين، لأنه أحد تلاميذ إبراهيم مصطفى و أمينه على فكرته التي يجاهر فيها باللوم و القدح في النحاة القدامى، فارتأينا أن نعرف مدى حرصه على أفكار أستاذه فيما يتعلق بموقفه من القياس في النحو، و للأمانة العلمية، لقد نظرنا في كتاب: " في النحو العربي نقد و توجيه" للدكتور مهدي المخزومي، فألفيناه من مقدمة الكتاب غير شديد اللهجة على النحاة، و ذلك فيما يتعلق بالقياس خاصة، إذ عقد له مبحثين هما: (القياس في النحو) و (نحاة قياسيون).

[1] الرد على النحاة، مصدر سابق، ص 74

[2] إحياء النحو، المصدر نفسه، ص 30

إذا فمن مقدمة الكتاب نجده ينفي عن نفسه الدعوة إلى إلغاء القياس في النحو أو التهوين من فائدته و جدواه، بل و يؤكد أنّ القياس ضروري لاستنباط الأحكام في اللغة و النحو. يقول: " و لا أريد هنا أن أبطل القياس أو ألغيّ على النحاة تمسكهم به، لأنّ القياس هو الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي"[1].

و مع ما ذكرناه آنفا إلا أننا توصلنا إلى نتيجة مهمة و هي أنّ مهدي المخزومي لا يختلف موقفه كثيرا عن موقف أستاذه إبراهيم مصطفى، و لعلّ مكمن الخلاف بينهما أن المخزومي يشيد بالقياس النحوي في فجر الدراسات النحوية، عند الرعيل الأول من أئمة النحو، لأنه يرى قياسهم لا يخرج عن صميم اللغة. يقول: " و قد شهد النحو نحاة بنوا منهجهم في دراسة النحو على القياس و دعوا لانتهاجه و كان منهم من صاحب النحو منذ نشأته، كعبد الله بن أبي إسحاق.. و كغيره من كبار النحاة الأولين كعيسى بن عمر، و الخليل بن أحمد و يونس بن حبيب و سيبويه و الكسائي و الفرّاء"[2].

وسرعان ما يميل المخزومي إلى ترديد فكرة أستاذه الرافضة لقياس النحاة الذين يصدرون في أقيستهم عن الفلسفة و علم الكلام: " ... و غلوا في

[1] في النحو العربي، نقد و توجيه، مهدي المخزومي، منشورات الكتب العصرية، بيروت،1964، ط1، ص 20

[2] في النحو العربي، نقد و توجيه، مرجع سابق، ص 21

ذلك غلوا جعلهم يبعدون في فلسفة القياس و أنواعه النظرية، و حشوا كلامهم في اللغة و النحو بضروب من البحث الفلسفي"[1].

القياس عند الدكتور أحمد مختار عمر:

كسابقه بدا لنا موقف الدكتور أحمد مختار عمر، فهو يقرّ بأهمية القياس في النحو، إذ لا سبيل لدارسه أن يقترح محو القياس من النحو. يقول: " و نحن لا نستطيع – و لا غيرنا – أن نطالب بإلغاء القياس أو الحدّ منه و إنما نطالب بإلغاء ما ليس قياسا حقيقة"[2]. و بعد ذلك يقسم أحمد مختار عمر القياس اللغوي أربعة أقسام[3] هي:

1- حمل كلمة على نظائرها.
2- إعطاء كلمة حكما ثبت لغيرها في الكلم.
3- القياس النظري.
4- القياس التعليلي.

و لا يرى من أقسام القياس هذه قياسا لغويا إلا القسم الأول و الذي هو: حمل كلمة على نظائرها، لأنّ بقية الأقسام

[1] المرجع نفسه، ص 22
[2] البحث اللغوي عند العرب، ص 150
[3] ينظر، المرجع نفسه، 151

- في رأيه – لا تمتّ بأدنى صلة للنحو، فهي إمّا أنها غير وظيفية لا تؤدي إلى منع اللحن، أو أنها غير عملية لم تعد أبوابها ذات جدوى في الدرس النحوي الحديث، أو أنّها أقيسة افتراضية غير عملية. يقول: " و ليس منها ما يعدّ قياسا لغويا على وجه الحقيقة سوى النوع الأول، أما الأنواع الأخرى فلا يضرّ إلغاؤها لتناولهم أمورا لا علاقة لها بالنحو، و لا فائدة تؤدي إليها، لأنها لا تفيد نطقا و لا تعصم لسانا و لا تمنع خطأ... و من ذلك أيضا تناولهم لمسائل غير عملية بل عقدهم أبوابا كاملة غير عملية مثل أبواب الاشتغال و التنازع.."[1] إ.هـ

القياس عند سعيد الأفغاني:

يرى سعيد الأفغاني أنّ أفضل القياس كان عند أوائل النحاة، و منهم أبو علي الفارسي و ابن جني، و لكن بعد القرن الرابع الهجري، لم يعد القياس يمتّ بصلة إلى النحو و اللغة، إذ دخل في غياهب الجمود و مفاوز التعقيد و التكلف و فقد صفتي الدقة و الحيوية. يقول: " و بعد، فليت الأمر وقف بالقياس عند المدى الذي وصل إليه الفارسي و ابن جني، إنه بدأ يتراجع القهقرى بعد المئة الرابعة، وغلب عليه الجمود"[2]. ثم يذكر بعد هذا الموقف جديد الحياة المعاصرة التي استدعت جهود اللغويين لإرشاد الناس إلى جادة الصواب في اختيار

[1] ينظر البحث اللغوي عند العرب ، مرجع سابق ، ص151

[2] في أصول النحو، ص 118

المصطلحات و المفاهيم اللغوية التي استجدت مع تطور الحياة هذا، كما يذكر أن العلماء افترقوا فريقين:

- فريق دعا إلى التحرر من قيود اللغة الفصيحة – كما يرى- و راح يروّج إلى إدخال لغة السوق و العامة في الكتابة و المدارس.

- فريق ثان ظلّ مشدودا بحبال متينة إلى اللغة العربية كما كانت سائدة منذ عشرات القرون.

- فريق ثالث يصفه سعيد الأفغاني بأنه حريص على التراث العربي غير متعصب له، منفتح على مستجدات العصر من مصطلحات اللغة مفاهيمها و مناهجها.[1] و هذا الفريق الثالث الذي يمتدحه سعيد الأفغاني و يفضّله، يشمل العلماء الذين نشطوا في المجامع اللغوية العربية، في دمشق و الأردن و العراق و غيرها... و يثمّن قرارات هذه المجامع التي سار أصحابها أحيانا على نسق القياس النحوي التراثي، و أحيانا أخرى سمحوا لأنفسهم التصرف فيما لم يعهده القياس القديم، فخرجوا عن أقيسة العرب، و من أهم المواضيع التي ذكرها سعيد الأفغاني و التي أجريّ عليها القياس في العصر الحديث و صدرت فيها قرارات هذه المجامع هي[2] :

[1] ينظر، في أصول النحو، ص 119

[2] ينظر، في أصول النحو، مرجع سابق ، ص 135

- قرار التضمين
- قرار التعريب
- قرار المولّد
- قرار فُعال
- قرار فعال و فعيل
- قرار فِعالة
- قرار اسم الآلة
- قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان.

ونختم هذه المحاضرة الخاصة بموضوع القياس عند اللغويين المحدثين بما أورده الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري في كتابه: (القياس في اللغة العربية) الذي ينوّه فيه إلى حاجة الدرس اللغوي للقياس لأنّ به تتطور اللغة و تتجدّد و تنبعث من الخمول و الجمود، و مما قاله في مبحث عنوانه: (الحاجة إلى القياس في اللغة): " فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، و وسيلة تمكّن الناس من النطق بآلاف من الكلم و الجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العربية و منظومها"[1]

[1] القياس في اللغة العربية،ص 28

العلّة و أنواعها.

التعريف اللغوي: من التعاريف اللغوية للعلة أنها السبب. جاء في "لسان العرب" لابن منظور: " و هذا علة لهذا أي سبب".[1] و في: " كتاب التعريفات" للجرجاني: " العلة لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فتتغير به حال المحل بلا اختيار، و منه يسمى المرض علة، لأنه بحلوله تتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، و قيل هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه"[2].

فالعلة في معناها اللغوي عند الشريف الجرجاني، هي المؤثرة في الأشياء خارجا عنها فتغير أحوالها.

العلة في الاصطلاح النحوي:

يذكر ابن الوراق في كتابه: (علل النحو)، أن العلل تصدر من اللغة و تستنتج من خصائصها، وهي المنهج المتبع للكشف عن الظاهر اللغوية، يقول: " لما كانت العلل منذ بدايتها مستقاة من طبيعة هذه اللغة و مستمدة من

[1] لسان العرب، مصدر سابق، باب العين، ص 424

[2] كتاب التعريفات، مصدر سابق، باب الغين، ص 111

خصائصها الذاتية، فإنها لابد أن تظل دائما الأساس الذي يعتمد عليه لمعرفة الظواهر اللغوية و العوارض التي تطرأ على الصيغ و الأبنية"[1].

يستفاد من حديث ابن الوراق أن العلة النحوية يشترط فيها، أن تستخلص من طبيعة اللغة ذاتها، و أن تستمد من خصائصها.

أنواع العلة في كتاب سيبويه:

مرّ بك في محاضرات مادة المدارس النحوية في السداسي الأول، أنّ سيبويه قد أسهب في التعليل أثناء دراسة الظواهر اللغوية، و يؤكد ذلك الدكتور محمد خان في كتابه: (مدخل إلى النحو) تلك الكثرة فيقول: " حفل كتاب سيبويه بأنواع كثيرة من العلل فنراه يعلل بالاستخفاف و الاستثقال و الاستكراه و الالتباس و كثرة الاستعمال، و غيرها مما هو مصرّح به في أجزاء مؤلفه"[2].

وبعد البحث في كتاب سيبويه وقفنا على أنواع شتى من العلل ضمّنها بعضا من مباحث هذا الكتاب، و سنذكر مجموعة منها فيما يلي:

---

[1] علل النحو، ابن الوراق، تح/محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت،1429هـ/2008م،ط2،ص 82

[2] مدخل إلى أصول النحو، مرجع سابق، ص 65

1- علة الاستثقال:

وقد علل بها حذف الياء في الأسماء: ميّت و هيّن و ليّن و التي هي العين في الصيغة الصرفية، جاء في (الكتاب): " و أما قولهم: ميْت و هيْن و ليْن، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر، لاستثقالهم الياءات"[1].

2- علة التخفيف:

ذكرها سيبويه معللا بها حذف الفعل الماضي إذا كان جوابا للشرط، و وجد ما يدل عليه.يقول: " فحذفوا هذا كما قالوا: لو أنّ زيدا هنا، و إنما يريدون: لكان كذا وكذا... "[2].

3- علة استغناء:

علل بها حذف خبر ليس، لوجود ما يغني عنه و هو القرينة المعنوية. يقول: " و قولهم: ليس أحد، أي ليس هنا أحد. فكل ذلك حذف تخفيفا و استغناء بعلم المخاطب بما يعني"[3].

4- كثرة الاستعمال:

ذكرها عند حذف الحرف لكثرة الاستعمال، يقول: " و ليس كل حرف

---

[1] الكتاب، سيبويه، تح/، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1430 هـ/ 2009م ،ط5، ج4، ص 366 [1]

[2] المصدر نفسه، ج2، ص 346

[3] المصدر نفسه، ص 346

هكذا، كما أنه ليس كل حرف بمنزلة لم أبَلْ و لم يكُ، و لكنهم حذفوا هذا لكثرته و الاستخفاف"[1].

5- علة الاختصار:

ونصّ عليها في حالة إضافة الاسم النكرة إلى المفرد من جنسه و المراد منه الجمع. يقول: " فإن أضفت فقلت: هذا أول رجل، اجتمع فيه لزوم النكرة و أن يلفظ بواحد و هو يريد الجمع، و ذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافا و اختصارا"[2].

6- علة سعة الكلام:

وعنى بها إسناد المعنى على المجاز، و قال في ذلك: " ما أجري مجرى هذا في سعة الكلام و الاستخفاف قوله عزّ و جلّ:﴿ بل مكر الليل و النهار﴾ .[سبأ:33].فالليل و النهار لا يمكران ولكن المكر فيهما"[3].

تلك مجموعة من العلل النحوية ذكرها سيبويه، استخرجناها من الكتاب على سبيل الاختيار و الاختصار، لأنّ المقام لا يقتضي ذكرها جميعا، و لقد زاد عليها الدكتور محمد خان عللا أخرى و منها: علة الاستكراه و علة الالتباس و فرّع

[1] المصدر نفسه، ج1، ص 294

[2] الكتاب، سيبويه ، مصدر سابق، ج1، ص203

[3] المصدر نفسه، ج1، ص176

منهما، و من علل أخرى حوالي سبعين علة استنبطها من كتاب سيبويه و أجملها في كتابه: مدخل في أصول النحو.[1].

أنواع العلل عند ابن جنّي: صنف ابن جني في كتابه: (الخصائص) العلة ثلاثة أنواع، وهي:

1- العلة الموجبة:

وهي التي يراها سببا جالبا للظاهرة النحوية، و يمثّل لها بنصب الحال و رفع المبتدإ إذ لا مجال لنقض هذا الحكم، فلا سبيل إلى رفع الحال أو جرّها، و لا سبيل إلى نصب المبتدإ أو جره.

2- العلة المجوّزة:

وهي التي تبيح الحكم النحوي و لا توجبه، و ممّا مثل به لها: قلب واو الفعل (أُقتت) همزة، فإنه يجوز فيها قلب الواو همزة كما يجوز تركها هكذا (وقتت) لأنها من الوقت.

3- علة العلة:

ويقصد بها العلة الثانية، أي سبب السبب، و يمثل لها بالسؤال عن علة

[1] ينظر، في أصول النحو، ص 65 و ما بعدها

رفع الفاعل، فيقال: ارتفع بفعله، فإن طرح السؤال: ولمَ رُفع الفاعل؟ كان هذا عن علة العلة.[1]

أنواع العلة النحوية عند الزجاجي:

يصنف أبو القاسم الزجاجي علل النحو ثلاثة أصناف عامة في كتابه: (الإيضاح في علل النحو)، وهي:

1- العلل التعليمية:

ويقصد بها العلة التي تفضي إلى معرفة كلام العرب وأسراره، وممّا يمثل لها به، السؤال عن علة نصب زيد في قولنا: إنّ زيدا قائم. فيقال: بمَ نُصب زيد؟ فيقال: لأنّ ذلك معروف و معلوم عن العرب.

2- العلل القياسية:

وهذه تقابل علة العلة التي ذكرناها آنفا عند ابن جني، وهي التي تبغي تفسير الحكم النحوي، ومثّل لها الزجاجي بهذا السؤال: لمَ وجب نصب (إنّ) الاسم، فيقال: لأنها أشبهت الفعل المتعدي إلى مفعول به.

[1] ينظر، الخصائص، مصدر سابق، ص 185

3- العلل الجدلية:

شرحها الزجاجي بأنها كل تعليل تجاوز العلة القياسية، كأن يقال في باب (إنّ): فيم أشبهت (إنّ) الفعل وما الأفعال التي أشبهتها (إنّ).[1]

أنواع العلة عند السيوطي:

إنّ الدارس لموقف السيوطي من العلة النحوية و استعمالاتها و تقسيماتها، يجده يوليها اهتماما واسعا و يستفيض في تفريعاتها وتشعباتها ابتغاء الوصول بها إلى مستوى يكاد يغطي معظم الظواهر النحوية. ويقول في ذلك الدكتور محمد خان:" شغُف النحاة بالعلل و البحث فيها وحاولوا أن يحصوها إحصاء شاملا، و لكن في الحقيقة لا تحصى ظواهر اللغة إلا إحصاء نسبيا، ويمثل السيوطي هذا النزوع الموغل في الإحصاء"[2].

وتحرّيا منا لما ذهب إليه الدكتور محمد خان بحثنا في كتاب السيوطي المسمّى: (الاقتراح في علم أصول النحو) صادفتنا أقسام كثيرة من العلل مبثوثة في تضاعيف هذا الكتاب، فاستخرجناها مصنفة وفق مايلي:

1- علة سماع: وهي التي لا تستنبط إلا سماعا، مثل: امرأة ثدياء، فلا يقال رجل أثدى.

[1] ينظر، الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1432هـ /2011م /ط7، ص65

[2] مدخل إلى أصول النحو، مرجع سابق، ص 69

2- علة تشبيه: و مثل لها بإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم.

3- علة استغناء: ويعني بها ترك العرب للحكم أو الظاهرة، ومثّل لها بالفعلين (ودع) و(ترك) حيث استغنت العرب بـ(ترك) عن (ودع).

4- علة استثقال: ومثّل لها باستثقال الواو في الفعل (يعد) لوجودها بين الياء و الكسرة، إذ الأصل يوعد.

5- علة فرق: و مثّل لها برفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.

6- علة تعويض: ومثّل لها بتعويض الميم للياء في كلمة (اللهمّ) إذ الأصل يا ألله.

7- علة نظير: ومثّل لها بكسر أحد الساكنين إذا التقيا.

8- علة نقيض: و مثّل لها بنصب اسم (لا النافية للجنس) حملا على نقيضها (إنّ) التي هي للتوكيد.

9- علة حمل على المعنى: ومثّل لها بتذكير الفعل في قوله الله تعالى: ﴿ فمن جاءه موعظة﴾ [البقرة:175] حملا على المعنى الذي هو الوعظ.

10- علة مشاكلة: ومثّل لها بقول الله تعالى: ﴿ سلاسلا و أغلالا﴾ [الإنسان:04]. وذلك بتنوين الممنوع من الصرف (سلاسلا).

11- علة معادلة: ومثّل لها بجرّ الممنوع من الصرف بالفتحة، معادلة لنصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة.

12- علة مجاورة: ومثّل لها بعبارة نقلها عن سيبويه وهي: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

13- علة جواز: ومثّل لها بالظاهرة الصوتية الإمالة لأنها جائزة لا واجبة.

14- علة تغليب: و مثّل لها بقول الله تعالى: ﴿ وكانت من القانتين﴾ [التحريم:12]. لم يقل (القانتات) لتغليب الذكور على الإناث.

15- علة اختصار: ومثّل لها بباب الترخيم

16- علة الأولى: ومثّل لها بأنّ الفاعل أولى بالتقديم من المفعول.

17- علة دلالة حال: ومثّل لها بقول من رأى هلال الشهر: " الهلال". أي هذا الهلال وحذف اسم الإشارة لدلالة الحرف عليه.

18- علة إشعار: ومثّل لها بلفظة الجمع من (موسى) وهي (موسَون) وذلك بفتح ما قبل الواو إشعارا بأنّ المحذوف هو الألف.[1]

العلة النحوية عند علي أبي المكارم:

بحثنا في كتابه:(أصول التفكير النحوي) فألفيناه صنّف العلة النحوية صنفين:

صنفا يتعلق بالمضمون

وصنفا يتعلق بالشكل

أولا: الصنف المتعلق بالمضمون: ونصّ فيه على أنواع العلل التي ذكرها الزجاجي وهي: العلة التعليمية و العلة القياسية والعلة الجدلية. وهذه العلل تعود إلى المعنى لا الشكل.

[1] ينظر، الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق، ص132،133

ثانيا: العلل المتعلقة بالشكل: و قسمها قسمين:

أ- علة بسيطة: ومثّل لها بعلل الاشتغال والجوار والمشابهة.

ب- علة مركبة: ومثّل لها بقلب واو لفظة (ميزان) ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة إذ أصلها (موزان)، و العلة هنا مركبة من سكون الواو و انكسار ما قبلها.[1]

[1] ينظر، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص 194

التعليل النحوي.

تمهيد:

يقصد بالتعليل النحوي التفسير اللغوي للظواهر انطلاقا من كلام العرب، وهذه العلل مستنبطة استنباطا من اللغة أساسا، و العلة النحوية ليست بالضرورة قائمة على التلازم المنطقي، ولا هي ماثلة في الواقع اللغوي كما يتصورها هذا العالم أو ذاك، وبمعنى آخر ليست علل النحو كعلل الطبيعيات، مثل: علة المطر السحاب، وعلة الاحتراق النار...إنما هي نتيجة اجتهاد انبرى عليه النحاة، ليكتشفوا براعة الواضع العربي وحكمته ودقته وعبقريته وفهمه للغته. يقول أبو القاسم الزجاجي: "..أقول أولا إنّ علل النحو ليس موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس"[1].

والحديث عن التعليل النحوي وولوع النحاة به منذ بواكير الدراسات اللغوية والنحوية، واختلاف النحاة حوله يطول ويقتضي وقفة متأنيّة، غير أنّ المقام في مثل هذه المحاضرات لا يسمح بالاستفاضة في الموضوع الواحد، لهذا سنتطرق إلى موضوع التعليل النحوي، متبعين خصائصه من خلال محطات تاريخية تبيّن لنا تطوره و كيفية إجرائه من قبل النحاة.

التعليل النحوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي:

لقد كان الخليل بن أحمد شغوفا بالتعليل لا يتردّد في إجرائه على كلّ ما يتعلق باللغة، إيمانا منه بعبقرية اللغة العربية وحكمة واضعها. يقول شوقي

[1] الإيضاح في علل النحو، ص 64

ضيف عن الخليل: "وكان يسند دائما ما ستنبطه من القواعد و الأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم"[1].وحينما سئل الخليل عن العلل التي يعلل بها اللغة: أهي من عند العرب قصدوها قصدا أم إنها من تلقاء نفسه اخترعها اختراعا؟ فأجاب بما نصه:" إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل عنها، واعتللت أنا بما عندي لما عللته منه..."[2].

ومن هناك ندرك أنّ الخليل يقرّ بأنه هو من استنبط هذه العلل من كلام العرب، لكنه في الوقت نفسه يعترف للعرب الخلّص بأنهم أهل سليقة لغوية وسجايا رفيعة اكتسبوها من أسرار لغتهم وصقلوها بصفاء قلوبهم وعقولهم.

نموذج من تعليلات الخليل:

اهتمّ الخليل بالتعليل حقا، وآثر أن يتخذه منهجا بين يدي كل ظاهرة لغوية يدرسها، وممّا يوصف به تعليله أنه صاف واضح لا تعكره شوائب خارجة عن نطاق اللغة يقحمها فيه إقحاما كلا، إنما تعليله يجد قبولا ممن يتابعه دونما حاجة لأن يلوذ بالمنطق أو الفلسفة، ومن ذلك تعليله لمنع دخول حرف النداء (يا) على المعرف بـ(أل)، فإنه لا يقال: يا الكريم، ويرد ذلك إلى أنّ مجرد المناداة بحرف النداء (يا) تقرّب المنادي إلى المعرفة لأنه مقصود بهذا النداء، فالصواب أن تتخذ واسطة بعبارة (أيها) حتى ينادى المعرف بـ(أل)، فيقال: يا أيها

[1] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 48

[2] الإيضاح في علل النحو، المصدر نفسه،ص 66

الكريم. يقول شوقي ضيف: " ويعلل لعدم دخول الألف و اللام على المنادى، إذ لا يصح أن يقال: (يا الحارث) مثلا، بل لابد أن يقال:(يا أيها الحارث) بتوسط (أي)، يقول: إنّ الألف و اللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء، من قِبل أنّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنّ المتكلم إذا قال: يا رجل، فمعناه كمعنى (يا أيها الرجل)، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده"[1]

التعليل النحوي عند سيبويه:

اقتفى سيبويه نهج أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكما مرّ بك أكثر من مرة فإنّ سيبويه ولوع بالتعليل يودّ لو أنه يعلل كل ظاهرة نحوية، حتى تغدوّ قاعدة محكمة يطمئن لها الدارسون. يقول شوقي ضيف: " وبذلك ثبّت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدّها في جميع قواعدهما ومسائلهما فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه. وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات الكتاب"[2].

ذلك و إنّ طبيعة التعليل عند سيبويه بقيت محافظة على حالها التي اصطبغت بها أيام الخليل، ولقد علمت أنّ تعليل الخليل صاف واضح لم تعكّره عناصر خارجة عن اللغة وطبيعتها وخصائصها، فجاء تعليله مقبولا متّزنا، وهكذا حافظ التعليل على نقائه لمّا وصل إلى سيبويه لم تشبه الناصر الدخيلة على اللغة، فكل تعليل ينتهجه سيبويه يقبله الواقع اللغوي و ينسجم مع الموضوعية

[1] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 49

[2] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 86

المنشودة.. وها هو تعليله لقبول الأسماء ظاهرة التنوين، ولعدم قبول الأفعال لهذه الظاهرة، يعلل ذلك سيبويه بما يسميه الخفة والثقل، فالأسماء أخف من الأفعال لأوليتها في الكلم، فهي أشدّ تمكنا من الأفعال فلحقها التنوين، بينما طبيعة الأفعال ثقيلة فلم تدخل العرب التنوين عليها. وهذا التعليل كما ترى مقبول ليس فيه جنوح لما هو خارج عن اللغة. يقول سيبويه: " واعلم أنّ بعض الكلم أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنا، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين"[1].

التعليل عند أبي سعيد السيرافي:

عاش السيرافي في الفترة الممتدة ما بين (280هـ و 368هـ)، وكانت حياته أعواما من القرن الثالث و أعواما من القرن الرابع، وهي الفترة التي عرف فيها التعليل النحوي تحوّلا جذريا إذ شابته دخائل من المنطق والفلسفة عكّرت صفوه وأذهبت نضارته، فغدا ضربا من التكلف والتعقيد، وكان السيرافي مثلا لهذا التحوّل الذي طرأ على التعليل النحوي. يقول الدكتور فؤاد حنا طرزي في كتابه: (في أصول النحو واللغة): " غير أنّ هذه الظاهرة [يقصد التعليل] استفحل أمرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ولعلّ ممّا ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجا غدوا معه في اعتبار السيرافي على الأقل من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة"[2].

[1] الكتاب، مصدر سابق، ج1، ص 20

[2] في أصول النحو واللغة، فؤاد حنا طرزي، مكتبة ناشرون، بيروت،2005، ط1، ص 120

وهذا لا يعني أن أبا سعيد السيرافي أفسد التعليل النحوي، إنما يعني أنه من الأوائل الذين أقحموا الفلسفة والمنطق فيه، ومرد ذلك إلى أنّ السيرافي يتمتع بقوة في المنطق ورجاحة في العقل، فحاول جاهدا أن يكمل ما تركه سابقوه من الظواهر اللغوية والنحوية غير المعللة، فطفق يعللها بما أوتيّ من عمق التفكير غير أنه أفرط من هذا النوع من التعليل وأسرف في استعماله، فطوّح به في مجاهيل افتراضية لا تمتّ للغة بصلة. يقول شوقي ضيف: " وكان السيرافي يتوسع في التعليل توسعا في التعليل أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب، فليس هناك شيء يعلله النحاة إلا وذكر عللهم فيه، وتضاف إليها علل جديدة، وما لم يعللوه حاول جاهدا أن يجد له علة أو عللا تسنده...وتتكاثر أمثال هذه العلل الميتافيزيقية في كل جوانب الشرح"[1]. وعودة إلى ما أورده الدكتور حنا طرزي من خصائص التعليل النحوي عند السيرافي، وقد زاد على ذلك تأكيده أن امتزاج التعليل النحوي بالمنطق كان سمة عند علماء القرن الرابع الهجري، من بينهم (الرماني). يقول الدكتور فؤاد طرزي:" ويحدثنا صاحب البغية أن الرماني وهو من علماء القرن الرابع كان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال الفارسي: إن كان النحو ما يقول الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء"[2].

[1] لمدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 148

[2] في أصول النحو واللغة، ص121

فأنت ترى مدى الهوّة التي أحدثها المنطق وعلم الكلام بين النحاة لمّا أقحمهما فريق منهم في النحو بينما عارضهم في ذلك فريق ثان.

التعليل النحوي عند جلال الدين السيوطي:

نتقدم في الزمن حتى نصل إلى القرن العاشر الهجري، العصر الذي عاش فيه السيوطي، ومعلوم أنه يمضي بالتعليل النحوي إلى مديات بعيدة، لذلك ألفيناه تارة يأتي به سهلا بسيطا واضحا مفهوما، كتعليل أوائل النحاة، متصلا باللغة منها يصدر و إليها يعود، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: " اهتمّ السيوطي بالتعليل واستخدمه بأوضح صوره وأسهلها وأقربها إلى الذهن، كقوله في تعليل فتح (حين) في قول الشاعر: على حينَ عاتبت المشيب على الصبا ... فقلت ألمّا أصح والشيبُ وازعُ.

يروى (على حينِ) بالخفض على الإعراب، وبالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا إلى مبني وهو (عاتبت)"[1]. وتارة سرعان ما يوغل في التعليل فيأتي به مركّبا متعددا متكلفا، يريد به إنكار القاعدة لا إثباتها. تقول خديجة الحديثي معلقة على تعليل السيوطي لإعراب الأسماء الستة بالأحرف لا الحركات:

" ...وهذا تعليل بأكثر من علة لإبطال الحكم لا لإثباته" . وتقول في موضع آخر:

" فهذه علل متعددة مركبة علل بها الموضعين، وبمجموع هذه العلل يثبت الحكم" [2].

[1] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 300

[2] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 300

موقف الدكتور علي أبي المكارم من التعليل النحوي عند القدماء:

يرى علي أبو المكارم أنّ التعليل النحوي والإفراط فيه من قِبل النحاة جلب عليهم كثيرا من الاختلاف بل إنّ الإيغال فيه – حسب رأيه- هو واحد من أسباب التناقض بين النحاة. يقول: " كان إسراف النحاة في التعليل على نحو ما أوضحناه في الفصل السابق وضخامة الدور الذي أصبحت العلل تقوم به في البحث النحوي، وقد صارت محور القواعد بعد أن كانت على هامشها، كان كلّ ذلك سببا في وجود اتجاهين متناقضين في التفكير النحوي"[1].

وليس غريبا هذا الموقف الرافض لغلبة التعليل على الدرس النحوي، وقد غدا التعليل في حدّ ذاته أهمّ من الدرس النحوي.

[1] أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص 177

مسالك العلة.

التعريف اللغوي لمادة (سلك):

جاء في معجم: (المصباح المنير): "سلكت الطريق سلوكا ذهبت فيه، وسلكت الشيء في الشيء أنفذته"[1]. فمن معاني سلك في اللغة ذهب، وسلك شيئا في شيء أدخله، ومنه السّلك، مثل سلك العقد.

التعريف الاصطلاحي لمسلك العلة:

عرّفه في المصطلح النحوي الدكتور علي أبو المكارم فقال: "يعني هذا المصطلح عند النحاة الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته"[2]. ومعنى ذلك أن مسالك العلة هي الطرق التي ينتهجها النحاة و يتخذونها دليلا على ما ذهبوا إليه من تعليل.

ملاحظة:

بحثنا في كتاب: (علل النحو) لابن الورّاق فلم نعثر على مصطلح: (مسالك العلة) و تبيّن لنا أنه يستعمل عوضا عنه مصطلح: (مسائل) وقد كان عنون أحد مباحث هذا الكتاب بعنوان: (ذكر مسائل العلة).[3]

---

[1] المصباح المنير، مصدر سابق، باب السين، ص 180

[2] أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص 198

[3] ينظر، علل النحو، مصدر سابق، ص 157

من مسالك العلة النحوية:

بحثنا في مظانّ المصطلح فألفينا هذه المسالك لا تكاد تختلف عند النحاة، ويمكننا استخلاص مجموعة من العناصر نذكرها فيما يأتي:

1- **النصّ**: وذلك بأن يُسمع نصّ عن العرب يخدم العلة، ومنه ما ورد في كتاب: (الخصائص) لابن جني: " ومنه ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم، أليس بصحيفة"[1].

2- **الإيماء**: وهو الإشارة إلى العلة بما يحققها دون التصريح بها، ومن ذلك: " ما يروى عن النبيّ

–صلى الله عليه وسلّم- أنّ قوما من العرب أتوه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان فقال لهم: بل أنتم بنو رشدان، فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة إنّ الألف والنون زائدتان وإن كان –عليه السلام- لم يتفوّه بذلك"[2].

3- **الإجماع**: ومن ذلك إجماع النحاة على علة تقدير الحركات في الاسم المقصور والتي هي التعذر، وفي الاسم المنقوص والتي هي الثقل. يقول ابن الورّاق: " الإجماع بأن يُجمع أهل العربية على أنّ هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنّ علة تقدير الحركات في المقصور للتعذر وفي المنقوص للاستثقال"[3].

---

[1] الخصائص، مصدر سابق، 208

[2] الخصائص، مصدر سابق، ص 210

[3] علل النحو، مصدر سابق، ص 157

4- **السّبر والتقسيم**: ويقصد به أخذ الوجوه المحتملة لتفسير العلة، ثم يختبرها النحوي أو اللغوي ويسبر أغوارها ليختار ما يخدمه ويستبعد ما لا يخدمه. وفي ذلك يقول السيوطي: " قال ابن جني: مثاله إذا سئلت عن وزن (مروان)، فتقول لا يخلو إما أن يكون (فعلان) أو (مفعالا) أو (فعوالا)، ثمّ يفسد كونه: (مفعالا) أو (فعوالا)، بأنهما لم يجيئا، فلم يبق إلا (فعلان)"[1].

5- **المناسبة**: وتعرف كذلك بالإخالة، ومعناها أن يظن بأنّ وصف الظاهرة النحوية على، فيقاس عليها، فتحمل هذه العلة على الفرع فيسري الحكم على الفرع. ومن ذلك: " حمل ما لا لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه"[2].

6- الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل، على سبيل الشبه لأن العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. قال السيوطي: " وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يخصص بعد شياعه كما أنّ الاسم يخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم، وبأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم و سكونه"[3]. وما يفهم من قول السيوطي أنّ مسلك الشبه في العلة قائم بين الفعل المضارع والاسم، وأوجه الشبه بينهما هي:

- المضارع يتخصص يعد عمومه، فهو عام على الحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السين أو سوف أو لم تخصّص.

[1] الاقتراح، مصدر سابق، ص 148
[2] علل النحو، المصدر نفسه، ص 160
[3] الاقتراح، المصدر نفسه، ص 152

- الاسم يتخصص بعد عمومه، في حالة التنكير يكون عاما، ويتخصص بالتعريف.

- تدخل لام الابتداء على الاسم كم تدخل على المضارع.

- حركات الاسم وسكناته، شبيهة بحركات المضارع وسكناته.

7- **الطّرد**: مع عدم المناسبة أو الإخالة التي ذكرناها في المسلك السابق، ومع وجود الاطّراد وهو التتابع المنتظم للحكم بتعدد أحواله، يرى بعض النحاة كفايته لوحده علةً للحكم، غير أنّ فريقا من النحاة يرفضون الطّرد مسلكا للعلة إذا خلا من المناسبة[1].

ومن أمثلة الطّرد يسوق ابن الورّاق أننا لو عللنا بناء (ليس) بأنه غير منصرف لاطّراد البناء في كل فعل غير منصرف، وعللنا إعراب ما لا ينصرف من الأسماء بعدم التصرف لاطّراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، فهذا الطرد لا يكفي لوحده ولا يوجب عليه الظنّ، لأنّ اليقين القاطع أن (ليس) إنما بنيّ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف أُعرب لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب.[2]

[1] ينظر، أصول التفكير النحوي، ص 202

[2] ينظر، علل النحو، مصدر سابق، ص161

8-إلغاء الفارق: وهو نفي مخالفة الفرع للأصل إلا فيما لا يؤثر في المسألة موضوع التعليل، ومثال ذلك قياس الظرف على المجرور.[1]

وما دمنا في مجال معرفة (مسالك العلة) عند مجموعة من علماء أصول النحو، يقتضي الأمر أن نعرّج ولو على سبيل الاختصار على موضع ذي علاقة بمسالك العلة وهو ما يعرف بـ: (قوادح العلة) وهذه القوادح بالأساس تعدّ شروطا للمسالك.

من قوادح العلة عند النحاة:

ممّا جاء عن مادة (قدح) في معجم (المصباح المنير) للفيّومي: " ..وقدح فلان في فلان قدحا من باب نفع..عابه وتنقّصه"[2]. هذا عن التعريف اللغوي.

وفي اصطلاح النحاة يعرف علي أبو المكارم القوادح على أنها الشروط السلبية. يقول: " اشترط النحاة لسلامة العلة عددا من الشروط، ومن بينها ما يمكن أن نسميّها بالشروط السلبية، ويصطلح عليها في كتب اصول النحو بالقوادح في العلة"[3]. ومن قوادح العلة النحوية نذكر:

[1] ينظر، المصدر نفسه، ص 162

[2] المصباح المنير، مصدر سابق، كتاب القاف، ص 307

[3] أصول التفكير النحوي، ص 206

1- النقض: وهو أن تبنى العلة على حكم معيّن في ظاهرة نحوية، فيُنتفى هذا الحكم في ظاهرة نحوية أخرى مع وجود هذه العلة، ومن ذلك: قولهم: إنّ (حذامِ) و(قطامِ) و(رقاشِ) بنيت لاجتماع ثلاث علل في هذه الأسماء هي: التعريف والتأنيث والعدل. ولكنّ هذا الحكم ينتقض في لفظة (أذربيجان) وهي معربة ممنوعة من الصرف مع وجود ثلاث علل.[1]

2- تخلّف العكس: ومعنى العكس بطلان الحكم عند عدم العلة، وتخلّفه يمكن بثبات الحكم عند عدم العلة، ومنه عدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا، ومن النحاة من لا يرى تخلف العكس قادحة من القوادح لمشابهته الدليل العقلي.[2]

3- عدم التأثير: ومعناه أنّ الوصف الملحق بالعلة لا طائل من ورائه في سلامتها، ومن ذلك: أن يعلل عدم صرف لفظة (حبلى) بأنّ في آخرها ألف التأنيث المقصورة، فوصف المقصورة لا طائل من ورائه، لأنه تكفي علةً للمنع من الصرف أن تكون الألف للتأنيث.[3]

4- القول بالموجب: ومعناه التشبّث بالحكم النحوي الذي أوجب العلة، واستبقاؤه مع وجود الخلاف، وقد مُثّل للقول بالموجب بتعليل البصريين لجواز تقديم الحال على عاملها، نحو: راكبا جاء زيدٌ. فيقول البصري: جواز تقديم

[1] ينظر، الاقتراح، مصدر سابق، ص155

[2] ينظر، الاقتراح، المصدر نفسه، ص156

[3] ينظر، علل النحو، مصدر سابق، ص166

معمول الفعل المنصرف ثابت في غير الحال فكذلك الأمر في الحال، فيقول له البصري: أنا أقول بموجبه فإنّ الحال يجوز تقديمها إذا كان صاحب الحال مضمرا. ويستفاد من هذا أن البصريّ و الكوفيّ توافقا في تقديم الحال على معمولها، ولكن استبقى كل فريق مخالفته للآخر في المسألة.

5- فساد الاعتبار: وهو أن يُستدلّ بالقياس في مقابلة ما سُمع نصا عن العرب، ومثاله: أنّ الدليل على ترك صرف ما ينصرف لا يجوز إلّ لضرورة شعرية، لأنّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نردّه عن الأصل إلى غير الأصل. فيقال: هذا استدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب.[1]

6- فساد الوضع: وهو التعليق على العلة ضد مقتضاها، ومثله: أن يقول الكوفيّ: إنما جاز التعجب من السواد والبياض لأنهما أصل الألوان، فيقول له البصريّ: قد علّقت على العلة ضد المقتضى، لأنّ التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع.

7- المنع بالعلة: ويكون في الأصل والفرع، أي في المقيس والمقيس عليه، ويكون فساد المنع بالعلة أن يدل على وجودها في الأصل والفرع.

8- العجز عن التدليل على صحة العلة: وذلك بأن يطالب المستدلّ بالعلة بتصحيحها ويكون تصحيحها بأمرين: التأثير وشهادة الأصول من التأثير: عندما يقال: بُنيت (قبلُ) و(بعدُ) على الضمّ لأنهما مقطوعتان عن الإضافة، فيقال: ما

[1] ينظر، الاقتراح، ص 158

الدليل؟ فيقال: وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها. ومن شهادة الأصول: عندما يقال: بُنيت (كيفَ) و(أينَ) و(متى) لتضمّنها معنى الحرف، فيقال: ما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقال: الأصول تشهد وتدل على أنّ كلّ اسم تضمّن معنى الحرف يكون مبينّا.

9- المعارضة: وهي أن يعارض المعترِضُ علة المستدلّ بعلة، فعلى المستدلّ أن يردّ ما اعتلّ به المعارض. ومنه: عندما يقول الكوفيّ في الاشتغال: إنما كان العمل للأوّل أولى لأنه سابق في الرتبة، فكان عمله أقوى لقوة الابتداء، فيردّ عليه البصريّ: هذا التعليل معارَض بأنّ الثانيّ أقربُ فكان إعماله أقوى.[1]

[1] ينظر، الاقتراح، المصدر نفسه، ص161 و ينظر، أصول التفكير النحوي، ص 209

استصحاب الحال.

الأصل اللغوي لمادة (صحب):

جاء في معجم (المقاييس في اللغة) لابن فارس في تعريف مادة (صحب) ما نصه: " صحب: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته. من ذلك الصاحب، والجمع الصّحب، كما يقال: راكب وركب، ومن الباب أصحب فلان إذا انقاد، وأصحب الرجل إذا بلغ ابنه، وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه"[1].فصحب تعني المقارنة والمقاربة، ومنه القرين أي الصاحب. قال طرفة: (الطويل)

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه ... فإنّ القرين بالمقارن يقتدي.

وأما استصحب لغة فمعناه ملاءمة شيء لشيء.

تعريف (الاستصحاب) في المصطلح الفقهي:

[1] معجم المقاييس في اللغة، ابن فارس، تح/ شهاب الدين عمرو، دار الفكر، بيروت، د/ت،د/ط، باب الصاد، ص 587

من تعريفاته: " الحكم بثبوت حكم في الزمان الحاضر، بناء على أنه في الزمان الماضي، إلى أن يوجد الدليل المغيّر"[1] . ومعنى ذلك أن الاستصحاب في الفقه هو إبقاء الحكم حاضرا، كما كان في الماضي إذا لم يحدث عليه تغيير.

تعريف (الاستصحاب) في المصطلح النحوي:

عرّفه ابن الأنباري في كتابه: (الإغراب في جدل الإعراب) فقال: " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم وجود دليل النقل عن الأصل"[2]. ولقد شرح الدكتور محمد خير الحلواني هذا التعريف فقال: " ويعني هذا أن تراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى"[3].

وخلاصة ما يُفهم من تعاريف استصحاب الحال الذي هو دليل من أدلة النحو، هو بقاء الحكم على حاله في الأصل، إلا إذا شاب الظاهرة النحوية استثناء خاص بها، أدى إلى تغيير الحكم، ومن أمثلة ذلك: استصحاب حال البناء في الأفعال إلا إذا وجد منها ما يشبه الأسماء، فتكون معربة، وهذا يتعلق بالفعل المضارع، فكل الأفعال مبنية إلا المضارع فإنه أشبه الاسم في توالي حركاته وسكناته فلحقه الإعراب.

---

[1] مذكرة في أصول الفقه المالكي، مرجع سابق، ص 171

[2] الإغراب في جدل الإعراب/ مصدر سابق، ص 63

[3] أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، د/ت، د/ط، ص 126

شروط استصحاب الحال:

حتى ينضبط دليل الاستصحاب عند النحاة ويحقق جدواه، اشترط النحاة اشتماله على أربعة شروط وهي:

1- حكم سابق هو الأصل.
2- مسألة هي مظنة الاختلاف بين استبقاء الحكم الأسبق، أو إعطائها حكما جديدا، وهي الفرع.
3- الحكم باعتبار الأصل، لأنّ الأصل هو اليقين والشك لا يقطع اليقين.
4- الردّ إلى الأصل.[1]

مرتبة الاستصحاب:

هو عند ابن الأنباري معدود من الأدلة المعتبرة، فقد استدلّ به على صواب البصريين الذين عدّوا (كم العددية) مفردة استعملتها العرب كناية عن عدد مبهم، لأنّ ذلك أصلها، وأما الكوفيون –في رأيه- أخطأوا عندما عدّوها مركبة من (الكاف) و(ما) لأنهم تجاوزوا الأصل. يقول ابن الأنباري في كتابه:(الإنصاف): " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنها مفردة [يقصد كم] لأنّ الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة

[1] ينظر، الأصول النحوية عند ابن هشام الأنصاري، رسالة دكتوراه، للطالب: محمد رضا عياض، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 443

المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[1].

وكما ترى فابن الأنباري يرى الاستصحاب دليلا معتبرا في هذه المقولة، إلا أنه يصنفه في أدنى مراتب الأدلة، بعد دليل النقل ودليل القياس، إذا فهو عنده أضعف الأدلة يضعه في المرتبة الدنيا، فهو قائم ما لم يتحقق النقل أو القياس، وأما إذا تحقق دليل غيره فإنه لا يُعتدّ به، ولا إمكانية للتمسك به. يقول ابن الأنباري في كتابه: (لمع الأدلة): " واستصحاب الحال أضعف الأدلة، لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف، أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم"[2].

وتعليقا منا على كلام ابن الأنباري وشرحا له نستنتج أنّ استصحاب أصل الإعراب في الأسماء لا يمكن استبقاؤه إذا وجد دليل البناء، والذي هو مشابهة بعض الأسماء للحرف في الوضع أو المعنى.

نماذج من استصحاب الحال عند النحاة:

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005، المسألة40، ص 257

[2] لمع الأدلة، مصدر سابق، ص 142

عطفا على ما ذكرناه في المبحث السابق من استدلال ابن الأنباري على إفراد (كم العددية) باستصحاب حال الأصل فيها. نذكر استدلالا آخر له لهذا الدليل على عدم جواز جرّ الاسم بعد (كم) بحرف الجر، لأنّ الأصل هو عدم إعمال حرف الجر عند حذفه إلا في مواطن نادرة. يقول:

" والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه أنّ جرّ الحرف لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجرّ مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل، كربّ بعد الواو والفاء وبل"[1].

ويذكر السيوطي في (الاقتراح) استدلال ابن مالك بدليل الاستصحاب في باب: (كان وأخواتها) التي تدل على الحدث، لأنّ الأصل في الأفعال أن تدل على الحدث. يقول السيوطي: " وقال ابن مالك: من قال إنّ (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث، فهو مردود بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل"[2].

وكذلك وجدنا ابن الحاجب يستدل باستصحاب الأصل في مبحث (إذ) التي تستعمل في تحقق المعنى لأنّ الأصل فيها أن توضع لتحقيق ما بعدها لأنها متمحّضة للماضي. يقول الدكتور سليمان عودة: " واستدل [يقصد ابن

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج1،المسألة41 ، ص263

[2] الاقتراح، مصدر سابق، ص170

الحاجب] بالأصل في مسألة عن (إذ) وحسن التعبير بـ:(إذ) دلالة بها على تحقيق ذلك لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي"[1].

كما استدل ابن هشام الأنصاري على بقاء عمل (إنّ) إذا جاءت ساكنة استصحابا للأصل فيها إذا كانت مفتوحة. يقول: " تخفّف (إنّ) المكسورة لثقلها فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو: ﴿ وإنْ كلّ لما جميع لدينا محضرون﴾ [يس:32]. ويجوز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿ وإنْ كلّا لما ليوفينهم ربّك أعمالهم﴾ [هود:111]"[2].

موقف اللغويين المحدثين من الاستصحاب:

يرى الدكتور تمّام حسّان أن النحاة في تعاملهم مع دليل الاستصحاب، كان تعاملا سطحيا إذ توقفوا في الاستصحاب عند شرح المصطلح دون التعمق في تفصيله. يقول في كتابه: (الأصول): " الأصل هذا الباب لم يعطه المؤلفون حقّه من العناية عند عرضهم لأصول النحو، فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر"[3].

[1] أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، ص 120

[2] أوضح المسالك، ابن هشام، تح/ بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، 1420هـ/2000م ،د/ط،ج1ن ص 352

[3] الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/ 2010م، د/ط، ص 107

كما يعارض تمام حسان النحاة في اعتبارهم الاستصحاب أضعف الأدلة. ويفضل هو أن يضعه في مرتبة وسطى بين السماع والقياس. يقول: لأنّ الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة، وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطا بين السماع والقياس"[1].

ومن آراء المحدثين في الاستصحاب نذكر رأيا للأستاذين عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة، أورداه في مقال لهما في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. يريان في هذا المقال كما يرى تمام حسان أن الاستصحاب لم يحظ بكبير اهتمام من قبل النحاة، مع أنه دليل أصولي مهمّ." لم يحظ دليل الاستصحاب بالبحث والاهتمام الكافيين، رغم أنه قاعدة أصولية مهمة، فهو دليل من أدلة النحو المهمة التي اعتمدها البصريون في عملية الاحتجاج في كثير من المسائل"[2].

[1] الأصول، المرجع نفسه، ص 107

[2] استصحاب الحال في أصول النحو، مقال لعبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب 1432هـ/2010م،العدد الثالث ص 255

الأصلية والفرعية في النحو.

الأصل لغة:

ذكر الفيّومي في (المصباح المنير) أنّ من معاني ماد (أصل) أسفل الشيء، وأساسه ومستنده. يقول: " أصل الشيء أسفله، وأساس الحائط أصله، وأصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه"[1].

الفرع لغة:

جاء في معجم: (مختار الصحاح) أنّ فرع الشيء أعلاه. " فرع كل شيء أعلاه"[2]. وأما في معجم: (الكافي) فالفرع ما اشتق من الأصل وفروع الشجرة أغصانها وفرع الناس الشريف وفرع الرجل ولده: " فرع القوم شريفهم، فرع كل ما اشتق من الأصل، فروع الشجرة أغصانها، فروع الرجل أولاده، فروع المسألة ما تشعب منها"[3].

[1] المصباح المنير، مصدر سابق، كتاب الألف، ص 16

[2] مختار الصحاح، الرازي، مصدر سابق، باب الفاء، ص 245

[3] الكافي معجم عربي حديث، محمد خليل الباشا، شركة المطبوعات، لبنان،1994م، ط3، كتاب الفاء، 751

وأما في (كتاب التعريفات) للجرجاني فورد عن (الأصل): " الأصل هو ما يُبنى عليه"[1]. فالأصل عند الجرجاني هو المرتكز أو الأساس.

وفيه عن (الفرع): " الفرع خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره"[2]. فالفرع هنا عكس الأصل.

الأصل والفرع عند النحاة:

تذكر الدكتورة منى إلياس أنّ فكرة الأصل عند النحاة، هي تصوّر ذهنيّ غير محدّد، ولكنّ مفهوم الأصل يُستنبط من كلامهم. تقول: " وعلى كثرة ترداد كلمة الأصل في كلامهم فإنّ معناها لا يخلو من شيء من الإبهام، وذلك أنّهم إنما كانوا يصدرون فيها عن صورة لهذا المفهوم في أذهانهم دون أن يتطرقوا إليه بحَدّ، ولكن يُمكن بتتبّع مواقعها في كلامهم أن نستنبط معنى (الأصل) وأن نرصد الهام من صوره"[3]. وبعد هذا التحليل الذي قدمته منى إلياس لفكرة (الأصل) عند النحاة، تذكر موضوع فكرة (الأصل) في النحو والذي الكلم في اللغة العربية من حيث بناؤه، وإعرابه، والعوامل من حيث رتبتها في العمل. تقول: " الأصل بهذا

[1] كتاب التعريفات، مصدر سابق، باب الألف، ص 24

[2] المصدر نفسه، باب الفاء، ص 118

[3] القياس في النحو، مرجع سابق، ص 32

المعنى يتناول أول ما يتناول الحكم الذي تقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب، ثم العوامل ومراتبها في العمل"[1].

الأصل والفرع في علامات الإعراب:

الإعراب في النحو هو تغير أواخر الكلم لتغير العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا، واصطلح النحاة على علاماته مصطلحات: الرفع والنصب والجر والجزم. يقول أبو البقاء العكبري في كتابه: (اللباب في علل البناء والإعراب): " الإعراب اثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما، حسب ما يقتضيه ذلك العامل"[2].

والأصل في علامات الإعراب هو الحركات، والأحرف فرع عنها. يقول الدكتور سالم علوي في كتابه: (وقائع لغوية وأنظار نحوية): " علامات الإعراب حركات وحروف...رأى علماء النحو العربي أنّ الحركات هي أصل الإعراب لشيوعها، فمعظم الكلم تُعرب بالحركات التي هي الرفع والنصب والجر والجزم، وشذّ عن ذلك بضع كلمات محصورة أعربت بالحروف، كالأفعال الخمسة، والأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم"[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 32

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د/ت، د/ط، ص 14.

[3] وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، دار هومة، الجزائر، 2000،د/ط، ص 79

وكل نوع من أنواع الإعراب له علامات أصلية هي الحركات وفرعية هي الأحرف. قال محمد ابن مالك في ألفيته:[1]

فارفع بضمّ وانصبنْ فتحا وجرْ...كسرا كذكر الله عبده يسرْ

واجزمْ بتسكينٍ .....

ومن البيت وما تلاه نستنتج علامات الإعراب الأصلية:

فالرفع أصله الضمة

والنصب أصله الفتحة

والجر أصله الكسرة

والجزم أصله السكون.

ثم يضيف ابن مالك على هذا علامات الإعراب الفرعية، فيقول:

.....وغير ماذُكرْ ... ينوب نحو جا أخو بني نمرْ

وقول الناظم: (وغير ما ذكر ينوبُ) يقصد به العلامات الفرعية للإعراب، ولقد ذكرها الشيخ خالد الأزهري في كتابه: (شرح التصريح على التوضيح) وسماها (علامات فروع) وعدّها عشر علامات يقول: " وعلامات فروع نائبة عن

[1] متن ألفية ابن مالك، مؤسسة الرسالة، 1432هـ/2002م، ط1، ص 08

هذه العلامات الأصول وهي عشرة: ثلاث تنوب عن الضمة وهي الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي الكسرة والألف والياء، وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة أو حذف النون، وإليها أشار بقوله: (وغير ما ذكر ينوب)"[1]. وخلاصة ما جاء في شرح الشيخ خالد الأزهري أنّ علامات الإعراب الفرعية هي:

- **علامات الرفع الفرعية**: الواو في الجمع المذكر السالم والأسماء الستة المضافة لغير ياء المتكلم والألف في المثنى وثبوت النون في الأفعال الخمسة.

- **علامات النصب الفرعية**: الكسرة في الجمع المؤنث السالم والألف في الأسماء الستة المضافة لغير ياء المتكلم والياء في المثنى والجمع المذكر السالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة.

- **علامات الجر الفرعية**: الكسرة في الجمع المؤنث السالم والياء في الأسماء الستة المضافة لغير ياء المتكلم.

- **علامات الجزم الفرعية**: حذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل الآخر وحذف النون من الأفعال الخمسة.

[1] شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح/ أحمد السيد، المكتبة التوفيقة، القاهرة، د/ت، د/ط،ج1، ص 200

الأصل والفرع في البناء:

وأما مصطلح البناء فقد جعله النحاة مقابلا لمصطلح الإعراب. والبناء في النحو هو لزوم الكلمة حركة واحدة لا تتغير مع اختلاف العوامل عليها. يقول العكبري: " والبناء لزوم الكلمة حالة واحدة وإن اختلفت العوامل التي تسبقها فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة"[1]

وأنواع البناء أربعة: السكون والضم والفتح والكسر، والأصل في البناء هو السكون. جاء في كتاب: (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى تحت عنوان:(الأصل في المبنيّ أن يسكنا):" أصل أقرّه النحاة، فإذا صح واستقام حكمه، وكان أكثر الكلمات المبنية في العربية ساكنا، كان شاهدا بميل العرب إلى التسكين".[2]

و يقول ابن مالك:[3]

وكلّ حرف مستحقّ للبنا... والأصل في المبنيّ أن يُسكّنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم... كأينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ص 14

[2] إحياء النحو، مرجع سابق، ص 101

[3] متن الألفية، مصدر سابق، ص 07

فالسكون أصل حركات البناء. وفروعه: الضم والفتح والكسر، وحذف النون في الأمر إذا كان في الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلة منه إذا كان معتل الآخر.

الأصل والفرع في الكلم:

الكلم عند النحاة هو الاسم والفعل والحرف. ولقد أقرّ النحاة أنّ الأصل في الأسماء هو الإعراب وأما البناء ففرع فيها، وأنّ البناء أصل في الأفعال والإعراب فرع فيها. وأنّ البناء أصل في الحروف ولا إعراب فيها. تقول الدكتورة منى إلياس: " أما أجناس الكلم، فجمهور النحويين من لدن الخليل على أنّ المستحق للإعراب هو الأسماء، وأما الأفعال والحروف فإنها مستحقة للبناء"[1].

الأصل والفرع في العوامل:

العامل هو جالب الحركة الإعرابية، أو هو المؤثر الذي يحدث الأثر في أواخر التراكيب اللغوية، وقد أجمع النحاة على أنّ العمل أصل في الأفعال والحروف، وأما الأسماء فإنها غير عاملة في الأصل ، وإذا عملت فذاك فرع فيها. "وأما العوامل فذهبوا إلى أنّ منها ما هو أصل في العمل، ومنها ما هو فرع فيهن وأصل العمل عند جمهورهم إنما هو الأفعال والحروف"[2].

[1] القياس في النحو، مرجع سابق، ص 32

[2] المرجع نفسه، ص 53

الأصل والفرع في مفردات اللغة:

نظر النحاة إلى مفردات اللغة، فصنفوها باعتبار الجنس والعدد إلى الأصلية والفرعية، فالمذكر أصل والمؤنث فرع عنه، والمفرد أصل والتثنية والجمع فرع عنه. " وكذلك جَعلُ مفردات اللغة أصولا وفروعا من حيث دلالتها على الجنس وعلى العدد، فجعل المذكر هو الأصل والمؤنث فرعا له، وكذلك جعل المفرد أصلا والمثنى والجمع فرعين له"[1].

الأصل والفرع في ظهور العلامة الإعرابية وتقديرها:

وممّا يتعلق بذلك ظاهرة الإعراب، فهو إما ظاهر كما رأينا من قبل في علامات الإعراب الأصلية والتي هي الحركات، وفي علامات الإعراب الفرعية والتي هي الحروف. و الأصل في الإعراب عند النحاة أن يكون ظاهرا، وحينما يتعذّر ظهور الحركة الإعرابية لمانع صوتي قوي مطلق، كأن يكون محلّ الحركة الإعرابية على الألف الطويلة أو المقصورة، أو لمانع صوتي خفيف نسبيّ يتمثل في استثقال الصوت كأن تكون الحركة الإعرابية على الواو أو الياء، فتقدر حينئذ تلك الحركة الإعرابية على حسب موقع الكلمة من الإعراب. وهذا التقدير الذي

[1] المرجع نفسه، 34

شرحناه فرع في الإعراب. " الأصل في الإعراب أن يكون ظاهرا، فإن اختفى لعذر من الأعذار عدّ فرعا قائما مقام الأصل"[1].

غلبة الفروع على الأصول في النحو:

ومن مظاهر غلبة الفروع على الأصول في النحو علامات الإعراب، ولقد عرفنا أنها حركات وحروف، ومعلوم عند اللغويين وفي علم الأصوات خاصة أنّ الحركات أبعاض الحروف، فالضمة واو صغيرة، والفتحة ألف صغيرة، والكسرة ياء صغيرة.[2] ولما صنفوا علامات الإعراب جعلوا الحركات أصولا والحروف فروعا، وجعلوا إعراب المفرد بالحركات، وإعراب التثنية والجمع بالحروف. وفي ذلك قال ابن جني: " ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات، نحو: زيدٌ وزيدا وزيدٍ، وهو يقومُ، وإذا تجُوّزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف، نحو: الزيدان والزيدَين والزيدون والعمرون، وهما يقومان، وهم ينطلقون"[3].

[1] وقائع لغوية وأنظار نحوية، مرجع سابق، ص 82

[2] ينظر، الخصائص، مصدر سابق، ص 514

[3] المصدر نفسه، ص 250

العوامل اللفظية والمعنوية/ القرائن.

العامل في المصطلح النحوي:

هو المؤثّر الذي يقتضي نوع الحركة الإعرابية للمفردة في التركيب اللغوي، بحسب نوعية المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة. جاء في (لسان العرب) لابن منظور: " العامل في العربية ما عمل عملا مّا، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا كأسماء الأفعال"[1].

جذور فكرة العامل في التفكير النحوي:

مع بواكير الدراسة النحوية ظهرت فكرة العامل في النحو، وأضحت قضية أساسية لا تقوم معاني الإعراب والنحو إلا عليها، فقرّر النحاة ألاّ حركة إعراب إلا ولها عامل أحدثها وألزمها من بين الحركات، وفكرة العامل في النحو ظلت سائدة من عصر الخليل و سيبويه حتى عصرنا هذا مع وجود بعض التحفظات عليها والانتقادات ضدها في مراحل تطور التفكير النحوي. يقول الدكتور محمد خان: " تعدّ نظرية العامل الفكرة الأساسية في النحو العربي، وفي

[1] لسان العرب، مصدر سابق، ج9، باب العين، ص 462

ضوئها وضعت المؤلفات النحوية منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وما شذّ عنها إلا نفر قليل من علماء النحو واللغة"[1].

وفي هذه النظرية يبدو أنّ النحاة قد تأثروا بالفقهاء في (علم التوحيد)، إذ أطلقوا على المؤثر مصطلح (عامل) والأثر المجلوب مصطلح (معمول). يقول الدكتور محمد خان: " والظاهر أنّ النحاة قد استمدوا من علم التوحيد، وهو أسمى علومهم بعض مصطلحاتهم، فسموا المؤثر (عاملا)، والأثر (معمولا)، وانتهوا إلى قرار يقضي ألا حركة إعرابية من دون عامل، ولا عامل من دون معموله"[2].

وإذ ذكرنا أنّ سيبويه أدخل فكرة العامل في النحو فإنّ ذلك من تأثير أستاذه الخليل بن أحمد. يؤكد الفكرة الدكتور شوقي ضيف إذ يقول: " كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أنّ الخليل هو الذي ثبّت أصل نظرية العوامل ومدّ فروعها وأحكمها إحكاما، بحيث أخذت صورتها الذي ثبتت على مرّ العصور"[3].

أنواع العوامل النحوية:

قسّم الجرجاني في كتابه: (العوامل المئة) العوامل النحوية مئة عامل. يقول الدكتور محمد عيد: " قال الجرجاني في كتابه: (العوامل المئة) العوامل

[1] مدخل إلى أصول النحو، مرجع سابق، ص 82

[2] المرجع نفسه، ص 79

[3] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 38

النحوية مئة عامل وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية"[1]. فالعوامل النحوية لفظية ومعنوية، والعوامل اللفظية قسمان: سماعية وقياسية.

العوامل اللفظية السماعية: هي ما سُمع عن العرب ولا يمكن القياس عليها، ومنها حروف الجر و الأحرف المشبهة بالفعل، فإنّ الباء حرف جر يجر الاسم، ولكن لا يمكن القياس عليها، فيعطى الجر لجميع الحروف.

العوامل اللفظية القياسية: وهي ما سمعت عن العرب وأُعملت ويمكن القياس عليها إذا اطّردت وبنيت عليها قاعدة، ومن ذلك العمل في الأفعال، فكل الأفعال عاملة ويمكن القياس على ذلك.

العوامل المعنوية: وهي التي تعمل عن طريق التأويل المعنوي لا اللفظي.[2]

هذا ولقد فصّل القول في العوامل الدكتور محمد خان، وقد كان استنبطها من كتاب الجرجاني، وذكر نوعين من العوامل المعنوية، وأما العوامل اللفظية فقد أحصاها عشرين نوعا، سبعة عوامل قياسية وثلاثة عشر عاملا سماعيا. وسنستفيض في ذكرها كما أوردها في كتابه: (مدخل إلى أصول النحو) فيمايلي: قال تنقسم العوامل إلى معنوية ولفظية، وتنقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية.

[1] أصول النحو العربي، محمد عيد، ص 208
[2] المرجع نفسه، ص 208

أولا: العوامل المعنوية وهي:

1- العامل في المبتدإ والخبر.

2- العامل في الفعل المضارع المرفوع.

ثانيا: العوامل اللفظية وهي:

أ/ العوامل القياسية وهي سبعة:

1- الفعل.

2- اسم الفاعل.

3- اسم المفعول.

4- الصفة المشبهة.

5- المصدر.

6- الاسم المضاف.

7- الاسم التام، مثل أن يكون على حالة لا يمكن إضافتها معها مثل: عشرون دينارا.

ب/ العوامل السماعية وهي ثلاثة عشر عاملا:

1- حروف الجر: (الباء، ومن، وإلى، وفي، واللام، وربّ، وعلى، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ وحتى، وواو القسم، وتاء القسم، وحاشا، وخلا، وعدا).

2- الأحرف المشبهة بالفعل: (إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ).

3- حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: (لا وما المشبهتان بليس).

4- أحرف تنصب الاسم المفرد: (الواو بمعنى مع، وإلا للاستثناء، ويا، وأي، وهيا، وأيا والهمزة).

5- أحرف تنصب الفعل المضارع: (أن، ولن، وإذن، وكي).

6- أحرف تجزم الفعل المضارع: (إنْ، ولم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية).

7- أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى (إنْ) الشرطية: (منْ، وأيْ، وما، ومتى، وهما، وأينما وأنّى، وحيثما، وإذما).

8- أسماء تنصب ما بعدها على التمييز، (من أحد إلى تسعة إذا رُكّبت مع عشرة، وكم، وكأيّن وكذا).

9- كلمات هي اسماء أفعال منها ما ينصب، (رويد، وبلهَ، وهاك، ودونك، وعليك، وحيّهلْ) ومنها ما يرفع، (هيهات، وشتّان، وسرعان).

10- أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ وبات، ومازال، وما برح، وما فتئ، وما انفكّ، وما دام، وليس).

11- أفعال مقاربة: ترفع اسما واحدا، (كاد، وأوشك، وعسى، وكرب).

12- أفعال مدح وذمّ ترفع الاسم المعرّف، (نِعم، وبئس، وساء، وحبّذا).

13- أفعال شكّ، (ظننت، وحسبت، وخلت) وأفعال يقين، (علمت، ورأيت، ووجدت)، والفعل (زعم) متوسط بين هذه الستة. (إ.ه)[1].

[1]- ينظر، مدخل إلى أصول النحو، مرجع سابق، ص86، 87، 88

العوامل النحوية عند ابن السرّاج:

بدا لنا من خلال البحث في كتاب: (الأصول في النحو) لابن السرّاج، أنه ترك الحديث عن العوامل المعنوية، وذكر العوامل اللفظية فحسب. وجعلها ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وصنّف كل اسم حسب القسم الذي يعمل فيه. فالاسم يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:

- الضرب الأول: "أن يُبنى عليه اسم مثله، أو يبنى على اسم ويأتلف اجتماعهما الكلام، ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: (عبد الله أخوك).. فعبد الله، مرتفع بأنه أول مبتدإ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبنيّ عليه ما يكون حديثا عنه: (وأخوك) مرتفع بأنه الحديث على الاسم الأول المبتدإ"[1]. ويقصد بهذا ما يعرف بالمسند والمسند إليه، وأنت ترى امتناعه عن تسمية عامل رفع المبتدإ عاملا معنويا، إنما قال مبتدأ فاقد للعوامل.

- الضرب الثاني: وهو عمل الاسم الذي يحمل معنى الفعل، ومنه: اسم الفاعل وما شبّه به، والمصادر وأسماء الأفعال.[2] ويقصد بما شبّه بالفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل.

[1] الأصول في النحو، ابن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م، ط1، ج1، ص 52

[2] ينظر المصدر نفسه، ص 52

- الضرب الثالث: عمل الاسم المضاف في المضاف إليه.[1]ثم ذكر عمل الفعل، وذكر أنّ أول عمله هو رفع الفاعل أو نائب الفاعل.

وأما القسم الثالث وهو الحرف، وقد صنف الحروف العاملة حسب عملها ثلاثة أقسام:

- الأول: ما يدخل على الأسماء فقط، ومنه (إنّ وأخواتها).

- الثاني: ما يدخل على الأفعال فقط، هذه الأحرف هي: جوازم الفعل المضارع.

- الثالث: ما يدخل على الأسماء والأفعال، ونفى العمل عن هذه الطائفة من الحروف، وذكر منها: همزة الاستفهام و(ما) النافية.[2]

ثورة ابن مضاء القرطبي على العوامل:

أفرد ابن مضاء في كتابه: (الرد على النحاة) فصلا مستقلا خصصه لرأيه الرافض لنظرية العوامل عند النحاة، والدعوة إلى إلغائها، ونفى في هذا الفصل نفيا قاطعا وجود العوامل في النحوية، وبكل أنواعها اللفظية منها والمعنوية، بل وقد وصف فكرة العامل عند النحاة بأنها ضرب من الادعاء والتوهّم. يقول:

[1] الأصول في النحو، ابن السراج، مصدر سابق، ص 53

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 83، 54، 55، 56

" فصل عن إلغاء العوامل: فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)"[1]

ونختم حديثنا عن العوامل النحوية بأنها أساس من أساسات الدراسة النحوية قديما وحديثا، ومهما سيق من أفكار ومفاهيم اعتراضا عليها وتهوينا لأمرها بغية إبطالها و إلغائها، فإنّ ذلك لا يمكنه أن يصرف النظر عن همّة النحاة وعبقريّتهم في إعلاء شأن صناعتهم والاعتداد بها بتفريعها تفريعات زادت من قوتها و ثباتها ورسوخ قدمها. وفي ذلك يقول الدكتور محمد المختار ولد ابّاه: " ومع ذلك فإنّ نظرية العامل أسهمت في ربط الكلام بعرى منطقية ومكّنت من تسهيل نظرية القياس النحوي"[2].

نظرية القرائن النحوية عند الدكتور تمّام حسّان:

وضع عند الدكتور تمّام حسّان في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها)، وفي الفصل الخامس منه وقد عنونه بـ: (النظام النحوي) وضع مبحثا خاصا بالقرائن، وذكر أنّ منها: القرائن اللفظية: ومنها القرائن المعنوية.

[1] الرد على النحاة، مصدر سابق، ص 13

[2] تاريخ النحو العربي، مرجع سابق، ص32

فأما المعنوية فيجملها في: (الإسناد، والتعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتقوية، والملابسة، والتفسير والإخراج، والمخالفة، والنّسبة، والتبعية.

وأما القرائن اللفظية فهي:(العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة والتنغيم[1].

ويبدو تمّام حسّان بإلحاحه على نظرية القرائن أنّه أميل ما يكون إلى أصحاب فكرة إلغاء العوامل في النحو، وأخرى ظهرت حديثا هي فكرة إلغاء الإعراب، والدليل على ما ذهبنا إليه أنّه خصص أكثر من مبحث في الفصل الخامس، المذكور آنفا، لمهاجمة نظرية العامل وظاهرة الإعراب، وتلك المباحث هي:

- مبحث: سقوط نظرية العامل.

- مبحث: القرائن تغني عن العوامل.

- مبحث: اطّراح العلامة الإعرابية.[2]

[1] ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص 190

[2] ينظر، المرجع نفسه، الفهرس، ص 377

قائمة المصادر والمراجع:

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2012، د/ط1
2- أخبار النحويين السيرافي
3- استصحاب الحال في أصول النحو، مقال لعبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب 1432هـ/2010م،العدد الثالث
4- الأشباه و النظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت،1405هـ/1984م،ط1.
5- أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان بن عودة أبو صعيليك،دار المأمون، الأردن، 1431هـ/ 2010م،ط1.
6- أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان عودة،دار المأمون، الأردن.
7- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، د/ت، د/ط، ص 126
8- أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، 1410هـ/1989م، ط1.

9- أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،1410 هـ/1989م،د/ط.
الأصول النحوية عند ابن هشام الأنصاري، رسالة دكتوراه، للطالب: محمد رضا عياض، جامعة ورقلة، الجزائر 10-
11- الأصول في النحو، ابن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م،

12-الأعمال الكاملة، محمد الخضر حسين، تح/ علي الرضا الحسيني، دار النوادر، 1431هـ/2010م.

13-الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح/أسامة شعبان،مؤسسة الكتاب الثقافية،بيروت،1434هـ/2013م،

14- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،2005م،د/ط،ج2.

15- أوضح المسالك، ابن هشام، تح/ بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، 1420هـ/2000م،د/ط،ج1 16-الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/ 2010م، د/ط

17-الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1432هـ/2011م/ط7.

18-البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 2010،ط9.

19-تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، محمد المختار ولد اباه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429هـ/2008م،ط2

20-جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الكتاب العربي، لبنان،1425هـ/2005م،د/ط،ج1.

21-الخصائص،ابن جني، تح/ محمد علي النجار،عالم الكتب، بيروت،1431 هـ /2010م ،ط2

22-الرد على النحاة، ابن مضاء، تح/ محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، 1428هـ/2007م، ط1

23-الرسالة، الإمام الشافعي، تح/ أحمد محمد شاكر، نسخة مصورة.

24-شرح الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، دار الجوزي، القاهرة،1428هـ/2007م

25-شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح/ أحمد السيد، المكتبة التوفيقة، القاهرة، د/ت، د/ط،ج1

26-الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تح/ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان،1418هـ/1997م،ط1.

27-طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تح/ محمود محمد شاكرن مطبعة المدني، القاهرة،د/ت، د/ط، .

28-علل النحو، ابن الوراق، تح/محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت،1429هـ/2008م،ط2

29-في أصول الفقه المالكي، علي بن حبيب ديدي، دار العوادي، عين البيضاء،2012،د/ط .

30-في أصول النحو واللغة، فؤاد حنا طرزي، مكتبة ناشرون، بيروت،2005، ط1

31-في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، د/ن،1414هـ/1994م،د/ط.

32-في النحو العربي، نقد و توجيه، مهدي المخزومي، منشورات الكتب العصرية، بيروت،1964، ط1

33-القراءات القرآنية، التواتي بن التواتي،دار الوعي، الجزائر،2008،د/ط.

34-القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري.

35-القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، م و ك الجزائر،1986.

36- القياس في النحو، منى إلياس، د م ج الجزائر، 1405هـ/1985م.
37-الكافي معجم عربي حديث، محمد خليل الباشا، شركة المطبوعات، لبنان،1994م، ط3، كتاب الفاء،
38-كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر، لبنان، 1425هـ/2005م،ط1، باب القاف
39-الكتاب، سيبويه، تح/، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1430هـ/2009م،ط5، ج4
40- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د/ت، د/ط.
41-لسان العرب، ابن منظور،تح/ ياسر سليمان و مجدي فتحي، المكتبة التوفيقية، مصر،د/ت،د/ط،باب القاف.
لمع الأدلة، ابن الأنباري،تح/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1395هـ/1971م.
42-مبادئ اللسانيات البنيوية، الطيب دبة، دار القصبة، الجزائر، 2001م،د/ط.
43-متن ألفية ابن مالك، مؤسسة الرسالة، 1432هـ/2002م، ط1
44-محاضرات في أصول النحو، التواتي بن التواتي.
45-مختار الصحاح، الرازي، تح/ أحمد زهوة، دار الأصالة، الجزائر، 1426هـ/2005م،د/ط، باب الحاء.
46-المدارس النحوية شوقي ضيف
47-المدارس النحوية، التواتي بن التواتي .
48- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن،1422هـ/2011م،ط3.
49- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ،د/ت ،د/ط.

50-مدخل إلى أصول النحو، إبراهيم خان، دار الهدى، ميلة، الجزائر،2003،د/ط.

51-المزهر في علوم اللغة ، السيوطي، تح/ محمد عبد الرحيم، دار الفكر،لبنان، 1425هـ/20005م، ط1.

52-المصباح المنير للفيومي،دار الحديث،القاهرة. .

53- معجم المقاييس في اللغة، ابن فارس، تح/ شهاب الدين عمرو، دار الفكر، بيروت، د/ت،د/ط، باب الصاد

54-معجم المقرئين، ابن الجزري.

55-مقدمة ابن خلدون، تح/ أبو المظفر الساري، دار الكتاب العربي، دمشق،2015،ط1.

56-نشأة النحو، محمد الطنطاوي، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1426هـ/2005م،ط1

57-وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، دار هومة، الجزائر، 2000،د/ط

المحتويات:

رقم	مفردات المحاضرة	رقم الصفحة
1	مدخل إلى علم أصول النحو	05
2	موقف العلماء من المدونة اللغوية قديما	**11**
3	موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا	**20**
4	علاقة أصول النحو بأصول الفقه	**32**
5	قواعد الاحتجاج اللغوي	**39**
6	القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنحاة	**50**
7	موقف ابن مضاء من القياس	45
8	القياس عند اللغويين المحدثين	**69**
9	العلّة و أنواعها	**79**
10	التعليل النحوي	**89**
11	مسالك العلّة	**96**
12	استصحاب الحال	**104**
13	الأصلية والفرعية في النحو	**111**
14	العوامل اللفظية والمعنوية/ القرائن	**120**